نموذج ترخيص

أنا الطالب : معاوية عبدالرؤوف عطيات أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن.

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: معاوية عبد الرؤوف عطيات

التوقيع:

التاريخ: 23 / 3 / 2014

أثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

إعداد
معاوية عبدالرؤوف عطيات

المشرف
الدكتور محمد عبدالهادي العلاوين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

شباط، ٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان (أثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن) وأجيزت بتاريخ 2014/2/25.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور محمد عبد الهادي علاوين أستاذ مشارك – اقتصاد نقدي	– رئيسا	....
الدكتورة بثينة محمد المحتسب أستاذ مشارك – تجارة دولية	– عضوا	....
الدكتور غازي ابراهيم العساف أستاذ مساعد – اقتصاد مالي قياسي تطبيقي	– عضوا	....
الدكتور وديع جريس شرايحة أستاذ – تنمية اقتصادية (متقاعد)	– عضوا	....

الإهداء

ملهمتي أنتِ يا أُمي فهذه رسالتي أهديها إليكِ

أهديها إليكِ... وإن كانت حياتي رخيصةً تحت قدميكِ

أيا من أنرتِ طريقي من عينيكِ

ورويتِ قلبي الظمآن بين يديكِ

غآليتي أنتي غاليتي .... فكم سألتُ المولى أن يحفظكِ

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علّم العلماء من عنده، وقدّر الأيام دولاً بعدله، وزرع الرحمة بين خلقه. اسمحوا لي أن أقدم خالص وعميق شكري لمشرفي الدكتور الفاضل محمد عبدالهادي العلاوين لتوجيهاته التي ارتقت بمستوى هذه الرسالة.

وأتوجه بجزيل الشكر للأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، وأقدم عميق شكري وعرفاني لأسرتي ولجامعتي الأردنية يحفظهما الله، وأقدم خالص شكري وامتناني لأستاذي الأفضل رئيس قسم اقتصاد الأعمال.

وأسجل خالص شكري وتقديري لأصدقائي ولزملائي في وزارة الصناعة والتجارة، والبنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة، ولكل جهدٍ أسهم في إنجاز هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال والملاحق

أثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

إعداد
معاوية عبد الرؤوف أحمد عطيات

المشرف
الدكتور محمد عبدالهادي العلاوين

الملخــــــص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى قياس تأثير كلٍّ من درجة الانفتاح التجاري، والمستوردات، على كلٍّ من قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، وإجمالي قيمتها المضافة. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج وصفي بالإضافة إلى منهج قياسي تحليلي، إذ طُبقت هذه المنهجية على نموذجين قياسيين اقتصاديين، هما: نموذج الإنتاج الذي يغطي الفترة الربعية (١٩٩٢:١-٢٠١٢:٤)، ونموذج القيمة المضافة الذي يغطي الفترة الربعية (١٩٩٥:١-٢٠١٢:٤)، وقد اختبرت هذه الدراسة التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds testing approach .

أظهرت النتائج أن درجة الانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي ذا معنوية إحصائية على كلٍّ من إجمالي القيمة المضافة وقيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية. أما المستوردات فلها تأثير سلبيّ ذا معنوية إحصائية على قيمة الإنتاج وإجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية. سنة ٢٠٠٠ تمثل تغير هيكلي في الاقتصاد الأردني حيث قامت الدراسة بتقسيم فترتها الزمنية إلى فترتين، فترة ما قبل الانفتاح التجاري، وفترة ما بعد الانفتاح التجاري. ويؤكد هذه النتيجة اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (ARDL) التي تبين عدم وجود تكامل مشترك في الفترة (١٩٩٢:١-١٩٩٩:٤)، وعلى العكس من ذلك تبين وجود تكامل مشترك في الفترة (٢٠٠٠:١-٢٠١٢:٤). أما عن السببية في الأجل الطويل، فمن خلال تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model (VECM)) تبين أن المتغيرات المستقلة تسبب التغير في المتغيرات التابعة في الأجل الطويل. وتوصي الدراسة بتجنّب رفع تكاليف الإنتاج لقطاع الصناعات التحويلية، وتوجيه الإنفاق الرأسمالي بما يحقق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد من قطاع الصناعة التحويلية، وعلى الأردن أن يدخل اتفاقيات تجارية حرة تتضمن مراعاة ظروف الأردن التنافسية والاقتصادية.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة.

(١-١) مقدمة:

من حيث المبدأ وحسب النظرية الاقتصادية الرأسمالية، فإن الانفتاح التجاري وتحرير الاقتصاد أمور مرغوب فيها، ومن شأنها إفادة جميع الأطراف، وتمكين البلدان التي لديها ميزة نسبية أو تنافسية في إنتاج بعض السلع من التخصص فيها، شريطة توافر ظروف اقتصادية ملائمة.

ومن الناحية العملية، فبعض الدول لديها مشكلات تتعلق بالقدرة التنافسية والجودة، وتتعرض لمنافسة غير عادلة من جانب مستوردات بعض الدول المتفوقة اقتصادياً، فمن غير المنطقي أن تنافس الصناعات الناشئة في الدول النامية صنآعات أخرى متقدمة وعلى مستوى عالٍ من الاحتراف. ونظراً لطبيعة العلاقة المتداخلة بين قطاع الصناعة التحويلية من جهة، والانفتاح التجاري من جهةٍ أخرى، فقد ازداد اهتمام الاقتصاديين بتلك العلاقة، خاصة في القرن الحادي والعشرين الذي تميز بتسارع الانفتاح التجاري بين الدول.

تزايد انفتاح الأردن على العالم الخارجي في الفترة الأخيرة، وتزامن هذا التزايد مع نسب نمو متواضعة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني؛ مما يعني وجود مشكلة تعّوق نمو هذا القطاع. وعند الربط بين نسب النمو الطفيفة لهذا القطاع وتزايد الانفتاح التجاري فإن النظر في المشكلة وعلاجها يصبح ضرورة عاجلة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع الصناعة التحويلية، من خلال بعض النماذج والاختبارات القياسية والجداول والرسومات التوضيحية، فقد تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة "أثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن" وغير ذلك من محتويات الإطار العام لدراسة، أما الفصل الثاني، فيبين الخلفية النظرية للدراسة، والفصل الثالث يقدم لمحة عن قطاع الصناعة التحويلية الأردني والانفتاح التجاري بأسلوب وصفي، أما الفصل الرابع فيتناول الجانب القياسي للدراسة من خلال تطبيق الاختبارات الإحصائية على نموذجين اقتصاديين مثّلا أهم عوامل الانفتاح التجاري المؤثرة في قطاع الصناعة التحويلية، فالنموذج الأول، وهو نموذج الإنتاج الذي يغطي الفترة الزمنية (١٩٩٢:١-٢٠١٢:٤) بشكل ربعي، والنموذج الثاني وهو نموذج القيمة المضافة الذي يغطي الفترة (١٩٩٥:١-٢٠١٢:٤)، وتقدم هذه الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات تمّ إبرازها في الفصل الأخير.

(١-٢) مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التي تتمحور حول أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع الصناعة التحويلية الأردني، ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الآتية:

أ- هل هناك علاقة بين درجة الانفتاح التجاري من جهة، وقيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، وإجمالي قيمتها المضافة من جهةٍ أخرى؟

ب- هل هناك علاقة بين المستوردات من جهة، وقيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، وإجمالي قيمتها المضافة من جهةٍ أخرى؟

(١-٣) أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

أ. تضارب نتائج الدراسات السابقة حول أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع الصناعة التحويلية.

ب. تسهم هذه الدراسة في جَسر الفجوة بين الجانب النظري والواقع العملي أمام متخذي القرارات التي تتعلق بموضوع الانفتاح التجاري وأثره على قطاع الصناعة التحويلية، حيث تحتوي هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds testing approach)، والذي يتميز بدقة نتائجه بغض النظر عن درجة استقرارية متغيرات الدراسة.

(١-٤) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين كل من درجة الانفتاح التجاري والمستوردات من جهة، وقيمة الإنتاج وإجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من جهةٍ أخرى، وذلك من خلال تحليل بيانات ربعية للفترة (١٩٩٢:١-٢٠١٢:٤) والتي يمكن من خلالها تطبيق النماذج القياسية التي تحتويها الدراسة على الاقتصاد الأردني؛ حيث تهدف هذه الدراسة إلى الخروج بنتيجة محددة إزاء قضية الانفتاح التجاري وأثره على أداء قطاع الصناعة التحويلية الأردني، بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرار في معرفة القرارات المناسبة المتعلقة بهذا الموضوع، وتقييم السياسات التي تم تبنيها سابقاً.

(١-٥)   فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على بعض الفرضيات المنبثقة من طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري من جهة، وأداء قطاع الصناعة التحويلية الأردني من جهةٍ أخرى، حيث تنطوي تحت هذه العلاقة الفرضيات العدمية الآتية:

أ- لا توجد علاقة على المدى الطويل بين درجة الانفتاح التجاري من جهة، وقيمة الإنتاج وإجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني من جهةٍ أخرى.

ب- لا توجد علاقة على المدى الطويل بين المستوردات من جهة، وقيمة الإنتاج وإجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني من جهةٍ أخرى.

(١-٦)   الدراسات السابقة :

تناول عدد محدود من الدراسات السابقة أثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية على مستوى الاقتصاد الأردني، وتميزت نتائج الدراسات السابقة بالاختلاف الشديد.

تناولت دراسة العمرو(٢٠١٢) أثر الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية الأردني، وخلصت هذه الدراسة إلى تأثير معنوي وسلبي قصير الأجل للانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال وسعر النفط الخام على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية الأردني، بالإضافة إلى تاثير معنوي وسلبي للانفتاح التجاري على الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية، وتأثير معنوي وإيجابي للانفتاح التجاري على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية. أما النقرش (٢٠٠٩) فقام بدراسة هدفت إلى الكشف عن أثر تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية الأردنية على المستوى الإجمالي ومستوى الفروع الصناعية، خلال الفترة الممتدة (١٩٧٣-٢٠٠٦)، وذلك باستخدام المنهج التحليلي الإحصائي. وبينت الدراسة أن قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري قد حقق معدلات نمو مرتفعة في القيمة المضافة، وصل معدلها إلى ١١% بالأسعار الثابتة، وجعلته يحتل المرتبة الثانية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. دراسة Munusamyc and Chandran (٢٠٠٩) حللت العلاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو في قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا، وقد أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري يرتبط بعلاقة موجبة مع النمو في قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا، لذلك فإن السياسة المباشرة لقطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا يجب أن تركز على سياسات الانفتاح التجاري. كما أكدت الدراسة أن الفائدة من الانفتاح لأي قطاع تعتمد على مدى توافر الميزة التنافسية لهذا القطاع.

وفي دراسة قام بها صالح (٢٠٠٨) تضمنت التحليل الاقتصادي للمنافسة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني (١٩٩٠-٢٠٠٥)؛ إذ أظهرت نتائج الدراسة أن ٦٨% من فروع الصناعة التحويلية

لعام ٢٠٠٥ تتمتع بدرجة تركز عالية، وفقاً لمؤشر هيرشمان للتركز الصناعي للمبيعات، كما أن ٦٥% من فروع الصناعة تتمتع بنسبة تركز للعاملين لعام ٢٠٠٤، وفي الوقت نفسة أظهر معامل تغلغل الواردات ارتفاع درجة المنافسة من جانب الواردات، وقد أظهر مؤشر Boone أن ٦٥% من الصناعة التحويلية الأردنية تعمل ضمن ظروف احتكار القلة أو منافسة احتكارية. أما Hathaway (٢٠٠٧)؛ فقد حلل أثرالتحرر التجاري على القطاع الصناعي في الولايات المتحدة الامريكية للفترة (١٩٧٠ ٢٠٠٠) وكان أثره إيجابياً لما يوفره من مزايا تنافسية وأسواق لبيع المنتجات وإنتاج بتكاليف أقل. أما دراسة Mouelhi (٢٠٠٧)؛ فقد تناولت أثر التحرر التجاري على الصناعة التحويلية في تونس للفترة (١٩٨٧-١٩٩٥) وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إحصائية معنوية.

دراسة Al-Homsi (٢٠٠٣) تناولت تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، وبين أنه بالرغم من الظروف غير المثالية المتمثلة بتأثير حجم الشركات والموقع السياسي الجغرافي على التصدير وتنوعه، إلا أن قطاع الصناعة التحويلية في الأردن سجل نمواً عالياً خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠١). وقيّم الطراونة (٢٠٠١) تأثير المستوردات والتكاليف على المقدرة التنافسية السعرية للصناعة الأردنية مستخدماً مؤشر نسبة هامش الربح لتقييم المقدرة التنافسية السعرية للصناعة الأردنية، حيث بينت النتائج أن المقدرة التنافسية للصناعات الأردنية أقل مقارنة ببعض الدول، مثل: المغرب، والمكسيك، وكولومبيا، وأن التكلفة الكلية وتكلفة المواد الخام بشكل خاص ذات تأثير سلبي على نسبة هامش الربح، ومن ثم المقدرة التنافسية السعرية. كما يتضح من نتائج الدراسة أن متوسط نسبة هامش الربح للصناعات الأردنية قد بلغ (١٥,٦%) لعام ١٩٨٧، وانخفض إلى (٨,٧%) عام ١٩٨٨؛ ويعزى ذلك إلى ارتفتاع تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الأردني، في حين بلغت هذه النسبة في كولومبيا والمكسيك والمغرب (٢١,٩%) (٣٤,٢%) (٣٥,٢%) على التوالي. وتناولت دراسة AL-Muhtaseb (١٩٩٥) التنافسية الدولية لقطاع الصناعة التحويلية، ومدى قدرة الصناعات التحويلية الأردنية للمنافسة أمام المنتجات الأجنبية، سواء كانت في الأسواق المحلية أو الأسواق الدولية، فكانت الفترة الممتدة من السبعينيات إلى نهاية الثمانينيات قد شهدت تحسناً في منافسة الواردات، حيث أظهر مؤشر تغلغل الواردات تراجعاً ملحوظاً خلال تلك الفترة. كما عكس التطور في الأهمية النسبية للصادرات من إجمالي المبيعات تحسناً في مستوى تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية. أما حميدات والهزايمة (١٩٩٥) فهدفت دراستهما إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور الصناعة التحويلية في الأردن، بينت النتائج أن معدلات النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية تتأثر بشكل إيجابي بمعدلات النمو في مجمل الصادرات الوطنية، ومجمل الصادرات الصناعية ومجمل المستوردات (الرأسمالية والوسيطة)، مما يشير بوضوح إلى أن حجم ناتج الصناعات التحويلية ينمو ويتطور بالاتجاه نفسه الذي ينمو ويتطور فيه حجم الصادرات الصناعية والمستوردات الوسيطة التي تخص تلك الصناعات.

(١-٧) الجديد في هذه الدراسة:

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى هو الآتي:

١. طبقت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds testing approach)، إذ يتميز هذا النموذج عن غيره بدقة نتائجه حتى وإن كانت المتغيرات مستقرة على مستويات مختلفة وحتى وإن كانت العينة صغيرة، وحسب علم الباحث، فلا توجد دراسة من الدراسات التي تم استطلاعها قد تناولت هذا الاختبار لنفس مشكلة الدراسة؛ مما يعطي نتائج هذه الدراسة المزيد من الدقة، أضف إلى ذلك أن منهجية هذه الدراسة حللت السببية في المدى الطويل، والمدى القصير.

٢. ركزت الدراسة على الألفية الثانية في تحليلها؛ إذ أثبتت هذه الدراسة عدم وجود تكامل مشترك (علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التابعة والمستقلة في الدراسة) للفترة السابقة لعام ٢٠٠٠، وذلك باستخدام طريقة (ARDL) وتم تأكيد هذه النتيجة باستخدام اختبار التغير الهيكلي (Chaw Test).

٣. عندما نذكر الانفتاح التجاري في إطار الابحاث والدراسات نجد أن هذه الدراسة تعتبر مكملة للدراسات السابقة، أضف إلى ذلك حداثة الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة؛ إذ تمتد لعام ٢٠١٢.

(١-٨) التعريفات الاجرائية والإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

أ- **المتغيرات التابعة:**

تتمثل المتغيرات التابعة التي تتناولها هذه الدراسة بإجمالي القيمة المضافة وقيمة الإنتاج وقد تناولت دراسة Cobbold (٢٠٠٣) إجمالي القيمة المضافة، وقيمة الإنتاج كمؤشرات لقطاع الصناعة التحويلية وتفرق هذه الدراسة بين مؤشر إجمالي القيمة المضافة والذي لا يحتوي على السلع الوسيطة والتي تستخدم كمدخلات إنتاج، أما قيمة الإنتاج فهي تحتوي على تلك السلع الوسيطة. وتشير دائرة الإحصاءات العامة إلى استبعاد الاهتلاك عند حساب إجمالي القيمة المضافة.

تمثل مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ما يقارب ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي كما تشير إلى ذلك دائرة الإحصاءات العامة، فقياس نمو هذا القطاع الصناعي الحيوي يمثل قياس للنمو الاقتصادي في الأردن، خاصة عندما تشير الإحصاءات إلى إن مساهمة قطاع الكهرباء والماء لم تتجاوز ٣% وإن مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية لم تتجاوز ٤% .

١ قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية في الأردن:

القليل من الدراسات السابقة تناولت مؤشر قيمة الإنتاج لقياس مدى تأثر قطاع الصناعة التحويلية في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، إذ تحلل دراسة Jorgensen et al (١٩٨٧) العلاقة الثنائية بين قيمة إنتاج الصناعة التحويلية والنمو الاقتصادي. أما دراسة حميدات والهزايمة (١٩٩٥) فبينت نتائج دراستهما أن معدلات النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية تتأثر بشكل إيجابي بمعدلات النمو في مجمل الصادرات الوطنية، ومجمل الصادرات الصناعية ومجمل المستوردات (الرأسمالية والوسيطة)، مما يشير بوضوح إلى أن حجم ناتج الصناعات التحويلية يتطور بالاتجاه نفسه الذي يتطور فيه حجم الصادرات الصناعية والمستوردات الوسيطة التي تخص تلك الصناعات.

٢- إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني:

في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (neoclassical economics) والذي يُعرف أتباعه بالكلاسيكيين المحدثين من أمثال، ميلتون فريدمان، وخصوصاً على مستوى الاقتصاد الكلي، فيعود معنى القيمة المضافة إلى مساهمة عناصر الإنتاج في زيادة قيمة منتج معين (Romer, 2006).

أغلب الدراسات السابقة تناولت القيمة المضافة كمؤشر يقيس تأثر هذا القطاع بالمتغيرات الأخرى، فدراسة Byone et al (٢٠٠٢) تناولت أثر التحرر التجاري على مؤشر القيمة المضافة في الدول النامية وكان إيجابياً. أما عن Diewert (١٩٩٠) فحلل أثر القيمة المضافة على النمو الاقتصادي وكان إيجابياً، ودراسة Libanio (٢٠٠٦) تناولت مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية في أمريكا الاتينية وكان أبرزها القيمة المضافة.

ب- **المتغيرات المستقلة:**

تحتوي هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة الآتية:

١- درجة الانفتاح التجاري:

بحسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة درجة الانفتاح التجاري ستؤدي إلى زيادة نمو قطاع الصناعة التحويلية، إذ إن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق للمنتجات هذا القطاع، وتوفير الموارد التي يتطلبها هذا القطاع من عنصر عمل ورأسمال ومواد خام (Feenstra, 2002).

درجة الانفتاح التجاري في الأردن تم حسابها من خلال إيجاد مجموع الصادرات والمستوردات الكلية بالأسعار الجارية وقسمته على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وقد تناولت دراسة Ellis and Smith (٢٠٠٥) أثر درجة الانفتاح التجاري على ربحية قطاع الصناعة التحويلية

وكان أثره إيجابي، وأكدت دراسة Weinhold and Rauch (١٩٩٩) هذه النتيجة لكن على مؤشر إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية للدول النامية.

٢- المستوردات:

يمكن تعريف هذا المتغير حسب نشرات البنك المركزي الأردني الشهرية على أنه المستوردات الكلية فوب مستثنى منها مستوردات الجهات غير المقيمة. وقد استقت الدراسة بيانتها من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني.

أثر المستوردات يعتمد على طبيعتها، فإذا كانت هذه المستوردات تستخدم لأغراض استثمارية ورأسمالية، فسوف تؤثر على أداء قطاع الصناعة إيجاباً، أما إذا استخدمت هذه المستوردات لأغراض استهلاكية، أو كانت المستوردات ذات كفاءة عالية وقدرة تنافسية مرتفعة مع وجود منتجات محلية لا تقوى على المنافسة، فهذا سوف يؤثر سلباً على أداء قطاع القطاع الصناعي (Bhattacharya, 1988).

تناولت دراسة Blundell and Bond (١٩٩٨) اللوغريتم الطبيعي للمستوردات وحللت أثره على ربحية قطاع الصناعة التحويلية وكان ايجابياً، دراسة Hansson (١٩٩٢) تناولت أثر المستوردات على تكاليف الإنتاج، وبينت أن المستوردات من الدول النامية إلى السويد تخفض التكاليف أكثر من مستوردات الدول المتقدمة، وإن مستوردات الدول المتقدمة تنافس المنتجات الصناعية المحلية وتؤثر عليها سلباً.

(١-٩) منهجية الدراسة:

تحتوي منهجية هذه الدراسة مجموعة من الجداول والرسومات التوضيحية التي تساعد في التحليل الوصفي. أما التحليل القياسي فطبقت هذه الدراسة مجموعة نماذج واختبارات قياسية، تساعد في تحليل أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع الصناعة التحويلية. وتتمثل أهم النماذج التي طبقتها الدراسة، بنموذج متجه تصحيح الخطأ، ونموذج متجه تصحيح الخطأ غير المقيد، ومن أجل اختبار التكامل المشترك استخدمت الدراسة طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة بأسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds testing approach). و الفصل الرابع سوف يتحدث عن منهجية هذه الدراسة بالتفصيل.

(١-١٠)　**فترة الدراسة ومصادر البيانات:**

تناولت هذه الدراسة أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع الصناعة التحويلية من حيث إجمالي القيمة المضافة وقيمة الإنتاج لهذا القطاع، إذ تستخدم الدراسة بيانات ربعية من نشرات البنك المركزي الأردنـي ودائرة الإحصاءات العامة ضمن الفترة الربعية (١٩٩٢:١ ٢٠١٢:٤).

الفصل الثاني: خلفية نظرية للدراسة

الفصل الثاني
خلفية نظرية للدراسة.

(٢- ١) مقدمة:

حاولت النظرية الكلاسيكية في إطار تحليلها لموضوع التجارة الخارجية أن تبين أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول المشاركة فيه، كما حاولت أن تبين كيف، ولماذا يتم هذا التبادل الدولي ؟ حيث يتكفل بالإجابة عن تلك التساؤلات كل من آدم سميث، ودافيد ريكاردو؛ إذ يرى آدم سميث أن الدول تتبادل فيما بينها المنتجات لأنها متفاوتة من حيث ظروف الإنتاج، وعليه يجب أن تتخصص الدول لكي تستفيد من مزايا تقسيم العمل الدولي، في حين يرى ريكاردو أن التبادل الدولي يتم عندما تختلف النفقات النسبية في إنتاج السلع في بلد عنها في بلد آخر، وجاءت نظرية هيكشر-اولين لتتحدث عن دور وفرة عنصر إنتاجي معين في تحديد نمط التجارة، وتناولت نظريات أخرى وفورات الحجم وأثرها على التجارة الدولية، وجاءت النظريات الحديثة لتؤكد على ديناميكية التجارة والتغير التكنولوجي كما هو في نظرية دورة حياة المنتج (Krugman and Obstfeld, 2003).

وسوف يتعرض هذا الفصل لأهم الأدبيات النظرية التي وردت في موضوع الانفتاح التجاري و أداء قطاع الصناعة التحويلية، والسياسات التجارية والصناعية بين التحرر والانغلاق، وأثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية من الناحية النظرية.

(٢-٢) مؤيدو الانفتاح التجاري:

يمكن تعريف سياسة الانفتاح التجاري بأنها تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتخفيض القيود على العلاقات الاقتصادية والتجارية لأي دولة مع العالم الخارجي (Bynoe et al, 2002).

ويعتقد قسم كبير من الاقتصاديين أن الانفتاح التجاري يخلق الثروات للمجتمعات؛ مما يمكنها من تلبية إحتياجاتها، ويعزز تطورها الاقتصادي، وأن إقامة الحواجز أمام التجارة يحمي مصالح شريحة صغيرة من السكان، ويضع الاقتصاد في حالة أسوأ من الحالة التي كان عليها، ويحقق نمواً أقل، ويؤدي إلى شح في الموارد اللازمة لمواجهة الإحتياجات الاجتماعية. ويملك هؤلاء جملة من المبررات أبرزها (Caballero et al, 2000):

١ الكفاءة: إن اعتماد مبدئي التخصص والإنتاج الكبير سيؤدي إلى تحقيق كفاءة أعلى في الإنتاج، وانخفاض في التكاليف. كما تؤدي سياسة الانفتاح التجاري إلى تحفيز حركة الاستثمار المباشر بين الدول، ما يؤدي إلى تنشيط التنمية وتسهيل نقل التكنولوجيا.

٢- الابتكار والتطوير: إن تعزيز المنافسة من خلال فتح الأسواق يعد إحدى الوسائل المهمة التي تحفز المنتجين على رفع كفاءة إنتاجهم من خلال تبني مستوى تكنولوجي وتقني متطور يجاري المستوى المعمول به في المنشآت الأجنبية، ومن ثُم القدرة على خفض مستوى التكلفة، وخفض مستوى الأسعار. وقد تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الصناعات التي تميل إلى الاحتكار التام أو احتكار القلة.

٣- الاستقرار: يمكن أن تساعد التجارة أيضاً في تسوية حالات الزيادة المؤقتة في العرض والطلب في الأسواق المحلية، مزيلةً بذلك أو مقللةً من تذبذبات الأسعار، وندرة الموارد.

٤- التنويع: يتيح الانفتاح التجاري للمستهلكين والمنتجين عدداً متنوعاً من السلع والمنتجات.

٥- حجم النمو: بينت بعض التجارب أن تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر، وتوفير فرص العمل يتم من خلال تحرير التجارة.

(٢-٣) <u>**معارضو الانفتاح التجاري:**</u>

يرى قسم كبير من الاقتصاديين المعارضين لعملية الانفتاح التجاري أنه لا بد من اتّباع سياسة الحماية التجارية من خلال بذل المزيد من الجهود الحكومية لوقاية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية، حيث اعتمدت الدول الاشتراكية هذا النموذج، وذلك انسجاماً مع نظمها الاقتصادية، واعتمدت الدول الرأسمالية هذا النموذج في مراحل نشوئها من خلال حماية منتجاتها الوطنية لمختلف السلع والخدمات من منافسة البضائع المستوردة. فخلال مرحلة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى الصناعي ونمو الطبقة البرجوازية، اعتمدت دول أوروبا مبدأ الحماية الوطنية للتجارة الخارجية، بغرض ضمان الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها، ولكن بعد حصول التطورات المهمة في الفكر الرأسمالي والتوسع الكبير في التقنيات وأساليب وحجم الإنتاج برزت الحاجة للانفتاح التجاري، خاصة أن هذه الدول أصبح لديها فائض من الإنتاج ما يتطلب توفير أسواق استهلاكية واسعة النطاق لاستيراده (شفيع، ٢٠٠٨).

وفي ما يأتي أبرز الحجج والبراهين للاقتصاديين المعارضين لسياسة الانفتاح التجاري (Caballero et al, 2000):

١- الصناعات الناشئة Infant Industry: تعتبر حجة الصناعات الناشئة الوليدة الأكثر قوة من بين الحجج الاقتصادية التي تدافع عن الحمائية؛ إذ إنها تبرر الحمائية بوصفها إجراءً مؤقتاً يتيح لصناعة ناشئة أن تتطور في وقت تكون فيه مستعدة لمواجهة المنافسة الدولية. ويتم الدفاع عن الحمائية أيضاً عندما لا تتوافر الأسواق التي تتصل بالنشاط المعني، أو عندما تكون موجودة ولكنها لا تعمل بشكل جيد.

٢- الميزان التجاري: يمكن أن تؤدي سياسة الحماية التجارية إلى دعم الصادرات؛ ففي حالة وجود منشأتين متنافستين: الأولى محلية، والثانية أجنبية، وفي ظل منحنى تكلفة حدية منحدر للأسفل (بدل من تكلفة حدية ثابتة)، يكون بإمكان المنشأة المحلية في ظل الحماية أن ترفع مبيعاتها، ومن ثم تخفّض من تكلفتها الحدية مقارنة بالتكلفة الحدية للمنشأة الأجنبية المنافسة. ويؤدي ذلك إلى زيادة صادرات المنشأة المحلية.

٣- حماية الصناعات ذات الوفورات أو التأثيرات الخارجية الإيجابية (Externalities): تؤيد نظريات التجارة الحديثة الحجة المنادية بضرورة دعم القطاعات أو الأنشطة التي تتسم بالوفورات أو التأثيرات الخارجية الإيجابية، ففي حالة سيادة المنافسة غير التامة تعتقد نظريات التجارة الحديثة أن المزايا من الانفتاح التجاري تتحقق فقط في حالة إعطاء إجراءات الانفتاح دفعة نمو لتلك الصناعات العاملة في ظل وفورات الحجم، مع خفض الهوامش الربحية لهذه الصناعات. أما إذا أدت إجراءات الانفتاح التجاري إلى انكماش الصناعات المتصفة بوفورات الحجم؛ فسوف يترتب على ذلك خفض في المنافع الاقتصادية.

٤- الإنتاج والعمالة: قد تضطر بعض المنشآت إلى الخروج من السوق نتيجة زيادة حدة المنافسة الأجنبية بفعل الانفتاح التجاري، وهذا يعني انخفاض الإنتاج وزيادة البطالة.

وفي رأي الباحث فإن الانفتاح التجاري العقلاني هو الذي يؤدي إلى نمو وتحسين أداء قطاع الصناعة التحويلية؛ إذ لا يستطيع الاقتصاد المحلي أن ينغلق على نفسه ولا يأخذ بعين الأعتبار الأحداث والأزمات والصدمات الخارجية، وفي نفس الوقت لابد أن نراعي ظروف الاقتصاد المحلي من حيث القدرة التنافسية والإمكانات الاقتصادية.

(٢ ٤) الانفتاح التجاري ومظاهره:

إن الانفتاح التجاري هو عملية ينتج عنها إزالة تدريجية للقيود على الأسواق المحلية لصالح السوق الدولي، من حيث التجارة (الصادرات، الواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر) التي تمثل الانفتاح التجاري، وانحراف (سعر الصرف) عن مستواه التوازني المقدر بنظرية القدرة الشرائية المتعادلة بالنسبة للدول التي تثبت سعر الصرف، وأنتقال عوامل الإنتاج والسلع والخدمات ورؤوس الأموال دولياً، على أن يتم ذلك خلال التحرر التدريجي من السياسات المحلية، في ظل التطور التكنولوجي، خاصة في مجال المعلومات والاتصالات. وأشكال الانفتاح الاقتصادي كثيرة فهناك انفتاح استهلاكي، حيث يصبح البلد المصنع للسلعة الاستهلاكية مستقلاً عن جنسية المستهلك، وهناك انفتاح في عوامل الإنتاج والملكية، حيث تصبح جنسية مالك الأصل والمسيطر على الأصول مستقلة عن البلد المضيف لهذه الأصول (عبدمولاه، ٢٠١١).

أما عن مظاهر الانفتاح التجاري؛ فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيستين، الأولى: تتعلق بالمظاهر **الأساسية** والقوى المحركة للعولمة والتحرر. والثانية: المعززة للعولمة والتحرر أو المنبثقة عنها و**المرافقة** لها (المصري، ٢٠٠٤).

أولاً: المظاهر الأساسية للانفتاح التجاري

- تحرير النشاط التجاري من القيود والحواجز الاقتصادية، وما يرافق ذلك من نمو في التجارة الدولية استيراداً وتصديراً.
- تحرير الأنشطة الاستثمارية، ورفع القيود عن الاستثمار الأجنبي، وتوفير الحوافز لجذب هذا الاستثمار.
- نمو حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وتيسيرها.
- تذبذب سعر الصرف عن مستواه التوازني.

ثانياً: المظاهر المرافقة للانفتاح التجاري

- نمو دور الشركات المتعددة الجنسيات، وإعادة تشكيل الشبكات الإنتاجية.
- تقليص الحواجز الجمركية والحماية للمنتجات المحلية.
- نمو عنصر التنافسية في الاستثمار وكسب الأسواق.
- تزايد أهمية ارتفاع المستويات الإنتاجية في العمل.
- التحول إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بالتنافسية وتفعيل دور القطاع الخاص.

- الخصخصة وتحرير الاقتصادات الوطنية من التدخلات الحكومية المباشرة، وتراجع سلطة الدولة وقدرتها على رسم السياسة الاقتصادية.
- التوسع في الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية، ذات الأبعاد الاقتصادية.
- نمو الاعتماد المتبادل بين الدول وخاصة في المجال الاقتصادي.
- تزايد التوجهات نحو تكوين التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، سواء للاندماج في حركة العولمة والانفتاح، أو الحماية منها، أوالتعامل الرشيد معها.
- انتشار نمط استهلاكي جديد، لا ينسجم بالضرورة مع المتطلبات والمصالح والأولويات الاقتصادية والاجتماعية المحلية.
- انخفاض الضرائب على ذوي الدخل العالي، مما يفتح المجال لاتساع الهوه بين هؤلاء وذوي الدخل المحدود في المجتمع.
- تطور الأساليب والمعايير والممارسات في إدارة المؤسسات، بما في ذلك معايير الشفافية والإفصاح، بما يحول دون التكلم على الأوضاع التي تهم المساهمين.
- نمو قطاع الخدمات الذي يرافق تحرر الأنشطة التجارية والاستثمارية وحركة رؤوس الأموال، وذلك مقابل تراجع القطاع الصناعي في كثير من دول العالم.
- التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، وزيادة الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال المعرفي، وانتقال مركز الثقل في النظام الاقتصادي من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة الذي يكون السبق فيه لمن يملك خزائن العلم والمعرفة.

(٢ ٥) السياسة الصناعية

يمكن النظر إلى السياسة الصناعية بأنها السياسة التي تؤثر في الرفاهية الاقتصادية للبلد المعني، وذلك من خلال تدخل الدول في مجال تخصيص الموارد ما بين الصناعات أو القطاعات، أو التدخل في التنظيم الصناعي للصناعات، وما يرتبط في هذا التدخل من استخدام لأدوات التأثير. وقد حرصت الكثير من البلدان النامية على انتهاج التصنيع اعتقاداً منها بأن هذه السياسة هي أقصر الطرق لتعظيم معدلات النمو، وإعادة توزيع الدخل (جلال والمغربل، ٢٠٠٦).

(٢-٦) مؤيدو السياسة الصناعية الحمائية:

ارتبط مبرر تطبيق السياسة الصناعية الحمائية تقليدياً بحجة حماية الصناعات الوليدة. وتقوم هذه الحجة على فكرةٍ مؤداها أن الصناعات الوليدة لن تكون قادرة على منافسة نظرائها. خاصة الأجنبية؛

نظراً لما تتحمله من تكاليف إنتاجية مرتفعة في البداية. وأن الحماية وغيرها من أشكال الدعم المباشر وغير المباشر، مثل: الرسوم الجمركية، والائتمان الرخيص) قد تمكّن هذه الصناعات من النمو، وزيادة الإنتاجية، وتخفيض تكلفة الإنتاج بمرور الوقت. ودون الدعم والحماية لن يتمكن المستثمرون من إنشاء مشاريع صناعية تزدهر مع الزمن لينمو معها الاقتصاد (Bhattacharya, 1988).

أكّد Chenery (1960) هذه الحجج مضيفاً إليها شكلين من أشكال فشل الأسواق، هما: الوفورات المترتبة على توافر المعلومات، وتلك المتوقعة على التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة. فبالنسبة للوفورات المترتبة على توافر المعلومات، فإنهم يشيرون إلى أن تنويع الهيكل الإنتاجي يتطلب اكتشاف هيكل تكاليف الأنشطة الجديدة من خلال التجربة بشكل عشوائي، وعن طريق تكيّف التكنولوجيا الأجنبية مع الظروف المحلية. ومع توفير الدعم لهذه العملية، سوف تتجاوز الدول مرحلة التخصص في المنتجات التي تحظى بميزة نسبية إلى منتجات يمكن أن تكسب فيها هذه الميزة. وبمجرد أن ينجح أحد رجال الأعمال في هذا الاكتشاف، فسوف يتجه آخرون إلى تقليده.

وفضلاً عما تقدم، فإن أقوى الحجج المؤيدة لاتباع سياسة صناعية حمائية هي ملاحظة أنه من الصعب أن يوجد اقتصاد متقدم أو حديث التقدم لم يتبع في فترة تحوله شكلاً من أشكال السياسة الصناعية التي شجعت عملية حماية الصناعات الوليدة وتنويع النشاط الاقتصادي. ومن خلال هذا التنويع، ووفورات المعلومات، وتقاسم المعرفة تمكّنت الاقتصادات من الارتقاء إلى مستوى أعلى وأكثر استدامة من النمو الاقتصادي والرفاهية (Kuznets,1964).

(٢-٧) <u>معارضو السياسة الصناعية الحمائية:</u>

على الرغم من قوة الحجج المؤيدة للسياسة الصناعية الحمائية، إلا أن الآراء المعارضة لها تبدو على القدر نفسه من القوة. وفي البداية إن نجاح السياسة الصناعة الحمائية يعتمد على افتراض أن الحكومة لديها معلومات أفضل من القطاع الخاص تتعلق بالمشروعات الناَشئة المختلفة محتملة النجاح، ومواقعها الجغرافية، وطبيعة التكنولوجيا الملائمة لها. كما يعتمد أيضا على افتراض أن الحكومة يمكنها أن تحدد الحالات التي يفشل فيها التنسيق بين المشروعات المختلفة، وأنها تستطيع وضع برامج لدعم هذه المشروعات تحقق مزايا تفوق التكاليف. وقد لا يتحقق كلا الافتراضين في الواقع، بل قد تكون معلومات القطاع الخاص أفضل. وقد تزيد مشكلة عدم توافر معلومات كاملة لدى الحكومات بسبب عدم معاقبة متخذي القرارات الخاطئة في بعض الأحيان، وهكذا فإن حال المجتمع ربما يكون أفضل لو امتنعت الحكومة عن اتباع سياسة صناعية نشطة، وتركز بدلاً من ذلك على ما ينبغي عمله من حماية لحقوق الملكية، وإنقاذ للعقود، وتطبيق السياسات السلسة السليمة (Ghatak and Ingersent, 1984).

ومن الحجج المضادة الأخرى أن الحكومة قد لا تقوم بصفة دائمة بعمل ما يفيد لدفع عملية التنمية، فسعي الحكومات إلى مساندة أنصارها السياسيين على حساب مصلحة معارضيها. إضافة إلى ذلك، قد تحابي السياسة الصناعية بعض منشآت الأعمال دون غيرها، مما يؤدي إلى انتشار الفساد وتشجيع سلوك السعي لتحقيق مزايا ريعية من جانب البيروقراطيين وأصحاب الأعمال من القطاع الخاص، ويذكر أن السياسة الصناعية في أمريكا اللاتينية (على سبيل المثال) قد أدت إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد، والتحفيز ضد الصادرات، بل وتدهور توزيع الدخل. حتى في شرق آسيا، حيث يُعتقد أن السياسة الصناعية قد نجحت في أداء دورها، فهناك أدلة على أن الصناعات التي تلقت دعماً لم تحقق نمواً مرتفعاً في الإنتاجية، مقارنة بتلك التي لم تتلق هذا الدعم الكثير. وفي الآونة الأخيرة، تم إلقاء اللوم على الأسلوب الذي اتبعته الحكومات في منح الائتمانات المصرفية، حيث كان له دور كبير في حدوث الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينيات وكذلك أزمة ٢٠٠٨ المالية (Todaor, 1997).

وفي رأي الباحث فالدول النامية بحاجة لسياسة صناعية تحمي الصناعات النآشئة من المنافسة غير العادلة مع صناعات أخرى تنتج بتكاليف أقل وجوده أعلى؛ إذ لا بد من سياسة صناعية تهدف إلى دعم الصناعات المحلية النآشئة، وفتح الأسواق أمام منتجاتها.

(٢-٨) أثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية نظرياً

الانفتاح التجاري يشكل أخطاراً جديدة ويقدم أيضاً فرصاً للاقتصادات الناشئة. وعلى الرغم من أن المخاطر عالية، إلا أن الفرص للاقتصادات الناشئة متعددة، وبذلك يكون صافي أثر العولمة الاقتصادية على الاقتصادات الناشئة أثراً إيجابياً، شريطة وجود متطلبات مسبقة، وذلك لتعظيم فوائد الانفتاح الاقتصادي (الكواز،٢٠١٢).

أولاً :الفرص الاقتصادية للانفتاح (الأثر الإيجابي)

- يتيح الانفتاح العديد من الفرص أمام الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك النمو القائم على التصدير والتخصص الأكبر في الإنتاج، ونقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والحد من اتّباع الحكومات سياسات لا تتلاءم مع الاستقرار المالي طويل الأجل.
- تسعى الدول النامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي لا تتوقع أن تستفيد فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه رأسمالاً إضافياً، بل تتوقع أمراً أهم وهو الإفادة من الخبرات التكنولوجية والإدارية التي ينطوي عليها هذا الاستثمار.
- إن الانفتاح التجاري يؤدي إلى النمو القائم على التصدير، ما يزيد من إمكانية نمو الناتج بصورة عامة، ويزيد الثروة، ويسهم في تحسين مستويات المعيشة. ويتم تحقيق ذلك بصورة أساسية من

خلال المنافسة والتخصيص الأفضل للموارد داخل البلدان المتخصصة في إنتاج سلع لها ميزة نسبية.

- يؤدي التكامل الاقتصادي العالمي إلى زيادة التخصص في إنتاج ونقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. وتسمح العولمة بنقل الافكار وأفضل الممارسات العالمية في مجالات وآفاق مختلفة إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة خاصة في البلدان النامية.

ثانياً: المخاطر الاقتصادية للانفتاح (الأثر السلبي)

- أدى تنامي الاعتماد المتبادل وترابط الاقتصاد العالمي إلى زيادة مخاطر الأزمات، بمعنى إنّ أي صدمة أو أزمة سيئة عالمية أو إقليمية يمكن أن تنتقل بسرعة إلى الاقتصادات الأخرى. وفي ضوء التكامل الاقتصادي تتعرض البلدان الأكثر انفتاحاً للصدمات والأزمات الخارجية أكثر من غيرها، مما يعني أن هناك اثراً سلبياً على القطاع الصناعي.
- يمكن أن تتأثر البلدان النامية تأثراً سلبياً نتيجة لعدم استقرار البيئة العالمية أو رأس المال؛ إذ يعزى ذلك بصورة أساسية إلى الصدمات الخارجية. ويمكن أن تكون الصدمات في أسواق السلع. أما صدمات تصدير، فإنها تؤدي إلى هبوط الطلب على صادرات البلدان النامية ومن ثم انخفاض الأسعار، أو صدمات المستوردات، فهي ناجمة عن زيادة في أسعار بعض واردات البلدان النامية.
- وفيما يتعلق بصدمات أسواق رأس المال، فالمصدر الرئيس للقلق هو تكلفة الاقتراض، ويحدد ذلك أسعار الفائدة ومعدل التضخم، وكذلك قيود الاقتراض الدولية. ويمكن أن تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة إلى إحداث تأثير سيئ على الاقتصادات التي تقترض بكثافة من الأسواق العالمية. ويمكن أن يؤثر معدل التضخم على المدينين؛ لأن الزيادة في الأسعار العالمية تميل إلى تقليل القيمة الحقيقية للديون الأجنبية.
- الصدمات تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، مما قد يستنفذ الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي، خاصة في البلدان التي لديها سعر صرف مربوط بعملة أخرى، ويمكن أن تؤثر الصدمات في الاقتصاد المحلي، حيث تؤدي زيادة مدفوعات الفائدة على الديون الأجنبية إلى زيادة عجز موازنة الحكومة إذا ما كانت الديون للقطاع العام وإلى التأثير على ملاءة الشركات إذا ما كانت الديون للقطاع الخاص.
- الاقتصادات ذات الحساب الرأسمالي المفتوح أكثر حساسية للتغيرات في الظروف والسياسات الاقتصادية؛ فتدفقات رأس المال عبر الحدود والابتكارات الفنية في وسائل الاتصالات وزيادة سرعة تلقي المستثمر للمعلومات ومعالجتها تعني ضمنياً أن الاقتصادات الوطنية ذات الحساب الرأسمالي المفتوح تصبح أكثر تعرضاً لآثار تغيير الإدراكات بشأن الأداء الاقتصادي والسياسات

الاقتصادية، حتى وإن كانت لا تتسم بعدم الحصانة للتقلبات في تلك الإدراكات. ويمكن أن يؤثر ذلك سلباً على سعر الصرف، مما يؤدي إلى تذبذبات حادة في تحركاته، ومن ثم تقلبات كبيرة في أسعار الفائدة والنشاط الاقتصادي.

- يرتبط الانفتاح التجاري بزيادة عدم الاستقرار في الناتج والعمالة، بالإضافة إلى أن العولمة تعطي فرصة إضافية لذوي المهارات العالية الذين حصلوا على مستويات عالية من التعليم ولهم سجل في مهارات الاستثمار؛ مما يزيد الفجوة مع غيرهم من العمالة غير الماهرة والسكان المهمشيين اللذين يحصلوا على مزايا أقل في اقتصاد عالمي يتسم بالمنافسة.

الفصل الثالث: قطاع الصناعة التحويلية الأردني ومؤشرات الانفتاح التجاري.

الفصل الثالث

قطاع الصناعة التحويلية الأردني ومؤشرات الانفتاح التجاري.

(٣-١) مقدمة:

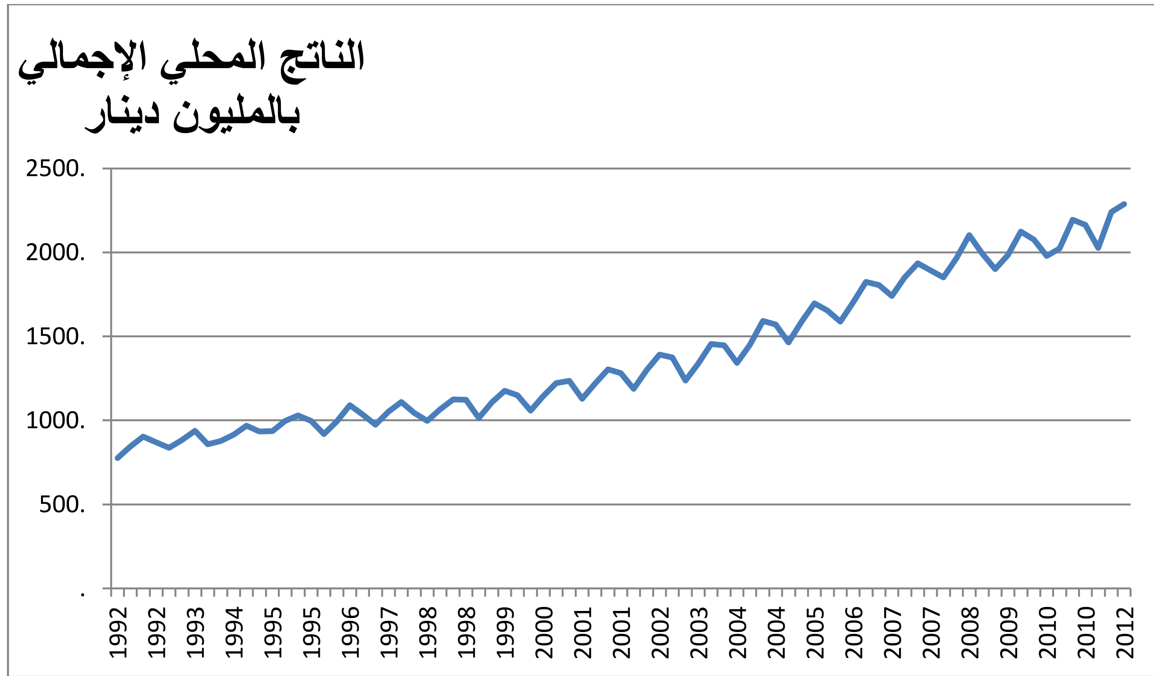
تشير الإحصاءات إلى إن قيمة إنتاج قطاع الصناعة لم ترتفع إلا بنسبة ٢.١% لعام ٢٠١٢ وقطاع الصناعة التحويلية لم يسجل في عام ٢٠١٢ نمواً يزيد عن ٢.٢ بالمائة، وهذا نمو إيجابي لكنه لم يصل إلى مستوى التوقعات، ومن شأنه تخفيض حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أن هناك مشكلة صناعية تعوّق النمو المتوقع لقطاع الصناعة التحويلية الأردني.

يتزامن هذا النمو الطفيف في قطاع الصناعة التحويلية مع تزايد انفتاح الأردن تجارياً، إذ نقل هذا الانفتاح التجاري الاقتصاد الأردني من مرحلة سابقة اتسمت بالحماية والدعم الحكومي والاعتماد على الميزة النسبية، إلى مرحلة حالية قائمة على تحرير النظام التجاري ورفع الإنتاجية وتطوير الميزة التنافسية للقطاع الخاص. ويعد الانفتاح التجاري في الأردن بكل ما يوفره من امتيازات وما يمليه من استحقاقات أحد أبرز مرتكزات السياسة التجارية الأردنية، وتجدرالإشارة هنا إلى أن برامج التصحيح الاقتصادي التي تبناها الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تسعى إلى تطبيق التحرر الاقتصادي والانفتاح التجاري، فقد اشتملت برامج التصحيح الاقتصادي على منظومة واسعة من السياسات والإجراءات والتدابير الرامية إلى معالجة الاختلالات الهيكلية، وإعادة الاستقرار الاقتصادي، وزيادة درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وتخفيف الدعم الحكومي، وما إلى ذلك من إجراءات التحول التدريجي إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر.

ومن أجل التعرف على طبيعة العلاقة وتفاعلاتها بين مؤشرات الانفتاح التجاري وقطاع الصناعة التحويلية عبر الزمن، لابد من معرفة المسار الزمني لكل متغير من متغيرات الدراسة، إذ إن ذلك يساعد في إعطاء تصور واضح عن الديناميكية التي تتحرك بها تلك المتغيرات تبعاً للظروف التي يمر بها الاقتصاد الأردني، ويساعد هذا التصور في بناء النموذج الاقتصادي القياسي من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات قيد البحث، وسنركز في هذا الفصل على المسار الزمني لمؤشرات الانفتاح التجاري والتي تشمل متغير درجة الانفتاح التجاري، ومتغير المستوردات، وسيتم بيان ملامح الاقتصاد الأردني والتطورات التي طرأت عليه، وسنتناول قطاع الصناعة التحويلية وتطوره عبر الزمن من خلال تتبع تطور إجمالي القيمة المضافة وقيمة إنتاج هذا القطاع.

(٣ ٢) ملامح الاقتصاد الاردني:

يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من المقاييس المهمة التي تعكس أداء الاقتصاد على المستوى الكلي لأي دولة باعتباره يمثل حصيلة أداء القطاعات المكونة لذلك الاقتصاد، ومدى مساهمتها في تكوينه (شرايحة، ١٩٨٧). وبالنسبة لأداء الاقتصاد الأردني، فمن خلال الشكل (٣-١) اعتماداً على بيانات الجدول (١) من الملحق (١)، فقد اتخذ الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٢)، وهذا الاتجاه التصاعدي لهذا المؤشر يعكس تنامي مستوى الناتج السلعي والخدمي خلال فترة الدراسة. ويمتاز النمو الاقتصادي السنوي في الأردن بتذبذب واضح من سنة لأخرى. ويعزى ذلك إلى محدودية الموارد المتاحة (الموارد المالية والموارد الطبيعية المتمثلة بموارد الطاقة خاصة المستخدمة في القطاع الصناعي)، الأمر الذي جعل الاقتصاد الأردني يتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالظروف الاقتصادية السائدة في الدول التي يرتبط معها بعلاقات تجارية. وتعد أسعار النفط وتذبذبها (على سبيل المثال) واحد من العوامل المؤثرة في تذبذب النمو الاقتصادي الأردني.



شكل (٣-١) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

المصدر: من إعداد الباحث بالعتماد على قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني (١٩٩٢-٢٠١٢).

يرتكز الاقتصاد الأردني على التحرر الاقتصادي والانفتاح التجاري، وبشكل أكثر تحديداً فإن الاقتصاد الأردني يعتمد على عوامل خارجية عديدة، أهمها حسب ما أشارت إليه الإحصاءات وخلال عام ٢٠١٢: المنح الخارجية التي تناهز ٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، وحوالات المغتربين التي تعادل

١٠% من الناتج المحلي الإجمالي والتي استقرت لبعض الوقت ثم بدأت بالتصاعد مع تحسن مستوى الثقة العامة، وتدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية التي تضاعفت وهي تناهز ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ومقبوضات السياحة الواردة التي تناهز ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن أصبح القطاعان السياحي والطبي جاهزين لاستقبال أفواج السياحة العربية والأجنبية وخاصة العلاجية، يضاف إلى ذلك بطبيعة الحال حصيلة صادرات الفوسفات والبوتاس والملابس والخضار والتي تعادل ٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي (دائرة الاحصاءات العامة، ٢٠١٢).

تعد مشكلة محدودية موارد الطاقة المتمثلة بالنفط الخام والغاز الطبيعي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني، فهي المحرك الرئيس لقطاعات الاقتصاد المختلفة؛ لكونها أحد المستلزمات الضرورية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية.

إن مصادر الطاقة المحلية محدودة جداً، حيث يسهم الإنتاج المحلي من النفط والغاز الطبيعي بنسبة ضئيلة في مجمل الطاقة الكلي. ففي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ (على سبيل المثال) كان الإنتاج المحلي من النفط الخام والغاز الطبيعي يشكل نسبة متواضعة بلغت ٣,٢% من مجمل الطاقة الكلية. لذلك، وفي ظل محدودية إنتاج مصادر الطاقة المحلية، فإن الأردن يعتمد بدرجة كبيرة جداً، على استيراد موارد الطاقة المتمثلة بالنفط الخام والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي لتلبية حاجات الاقتصاد من الطاقة، حيث إن استخدام موارد الطاقة اتخذ اتجاهاً متصاعداً بمعدل نمو سنوي بلغ ٤,٦%، وهذا يعكس الطلب المتزايد على موارد الطاقة من قبل القطاعات الاقتصادية، وأهمية تلك الموارد في تلبية متطلبات عملية التنمية الاقتصادية (وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ٢٠١١).

(٣-٣) <u>السياسة التجارية والصناعية في الأردن:</u>

(٣-٣-١) السياسة التجارية في الأردن:

تستمد السياسة التجارية الخارجية الأردنية إطارها العام من فلسفة الانفتاح التجاري على العالم والإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين، وقد سعى الأردن إلى الانفتاح التجاري إلى جانب تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفردية والإنجاز الذي أسهم في تفعيل دور القطاع الخاص، وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية، وخلق بيئة تنظيمية عصرية ومحابية للاستثمار والإنتاج (وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠١٢).

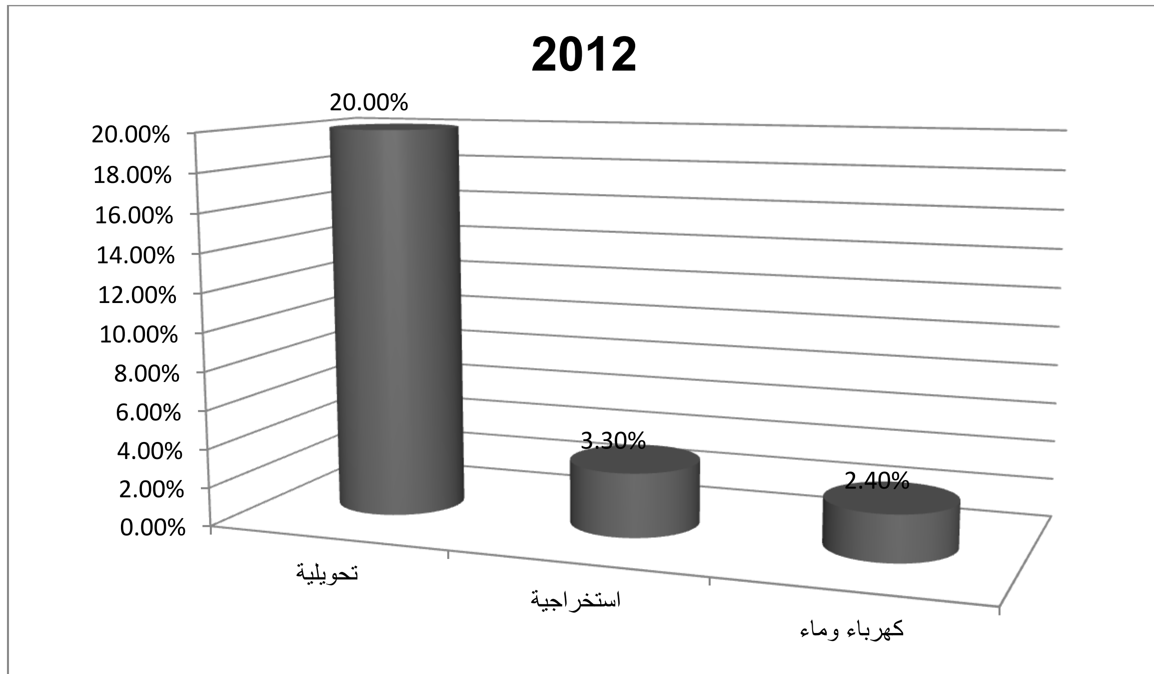
(٣ ٣-٢) <u>السياسة الصناعية فى الأردن:</u>

وتتمثل المبادئ العامة للسياسة الصناعية الوطنية في تعظيم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، والتركيز على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، وتقديم الدعم والحوافز التي تخدم القطاعات الصناعية بشكل عام، والتركيز على الصناعات التصديرية، وشمول القطاعات المساندة للقطاع الصناعي، وتطوير آلية حديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد تبنت السياسة الصناعية الأهداف الرئيسة الآتية (وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠١٢):

١- تنمية قطاع الصناعة والصناعة التحويلية على وجه الخصوص.
٢- زيادة حجم الصادرات.
٣- زيادة فرص العمل الأردنية المتاحة في القطاع الصناعي.
٤- زيادة حجم الاستثمار الكلي/ الصناعي.

(٣-٤) <u>أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة التحويلية:</u>

لغايات إبراز أهمية قطاع الصناعة التحويلية الأردني، فمن المفيد الاطلاع على مساهمة كل قطاع صناعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يوضح الشكل التالي نسب مساهمة كل قطاع صناعي كما وردت في تقرير غرفة صناعة عمان.



شكل (٣-٢) مساهمة القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي.

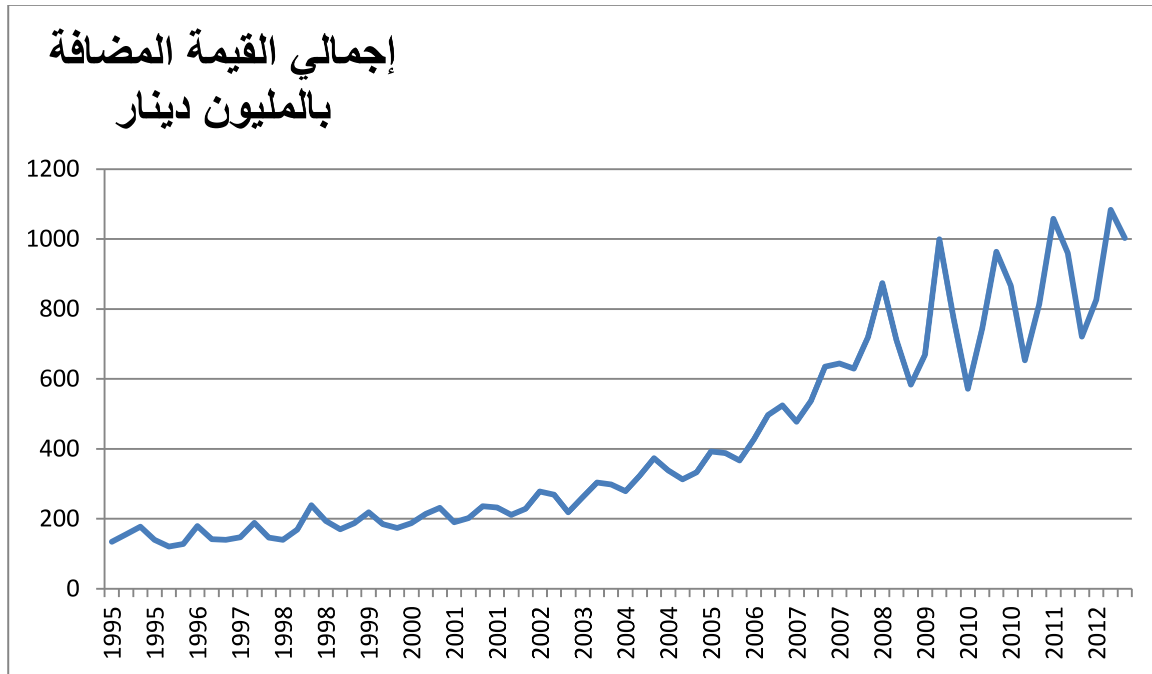
المصدر: (نشرة المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة ٢٠١٢، غرفة صناعة الأردن).

تشكل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٨,٧% من عدد المنشآت الصناعية الكلي، وذلك بالاعتماد على معيارعدد العمال ورأس المال المستثمر لتصنيف المنشآت الصناعية. وتم تصنيف المؤسسات الحرفية التي تشكل نسبة ٩٢% من عدد المصانع المحلية ضمن تصنيفات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمتاز هذه المؤسسات بصغر حجمـها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وحاجتها إلى تلقي الدعم المحلي والأجنبي (غرفة صناعة الأردن، ٢٠١٢).

تتمثل أبرز مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية التي سوف تتناولها هذه الدراسة بقيمة إنتاج الصناعة التحويلية وإجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية:

أولا: إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية:

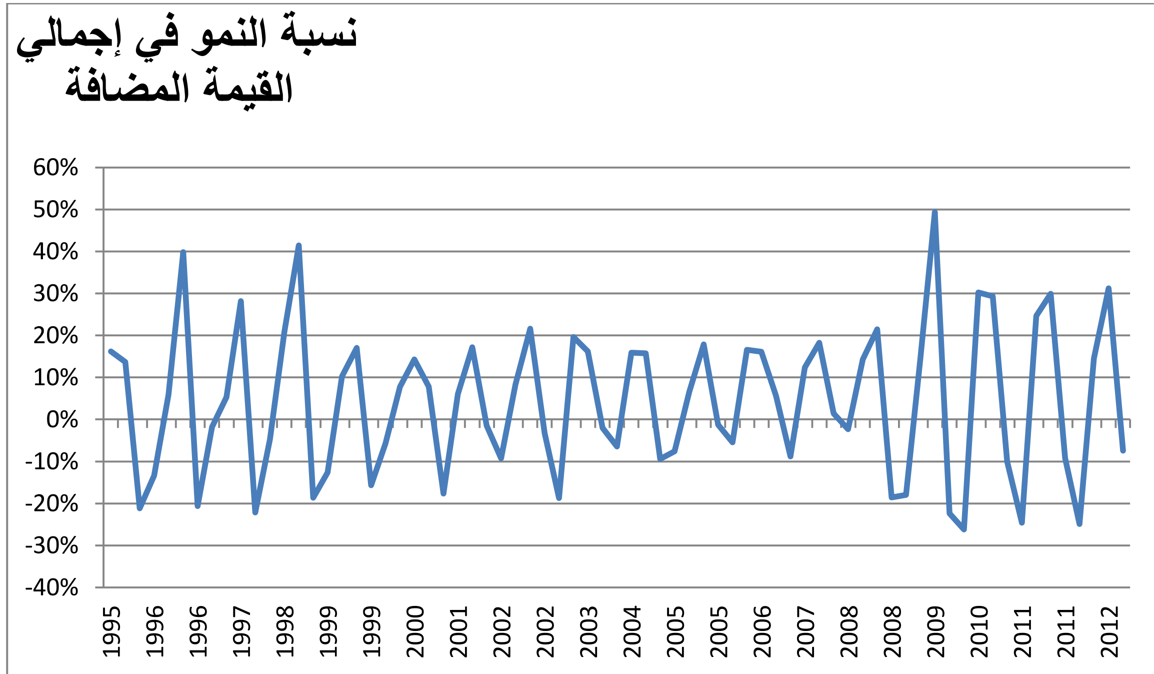
يعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة التي تعكس أداء قطاع الصناعة التحويلية لأي دولة، وبالنسبة لأداء قطاع الصناعة التحويلية الأردني يتضح من خلال تتبع المسار الزمني خلال فترة الدراسة في الشكل (٣-٣) اعتماداً على بيانات الجدول (٢) من الملحق (١) فعلى المدى الطويل أخذ هذا المؤشر اتجاهاً تصاعدياً إذ تأثر ببرامج التصحيح والتحرر الاقتصادي خلال فترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، وهذا الاتجاه التصاعدي للمسار الزمني للقيمة المضافة يعكس تنامي مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في مسيرة التنمية الاقتصادية.



شكل (٣-٣) إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٥-٢٠١٢).

ويُلحظ أن هذا المتغير يتميز بتذبذبه خلال فترة الدراسة وقد يرجع ذلك إلى تأثره بأسعار المشتقات النفطية لكونه يعتمد عليها، وما يؤكد ذلك تذبذب نسب النمو لهذا المتغير، ويتضح ذلك في الشكل (٣-٤) بالاعتماد على جدول (٢) ملحق (١).



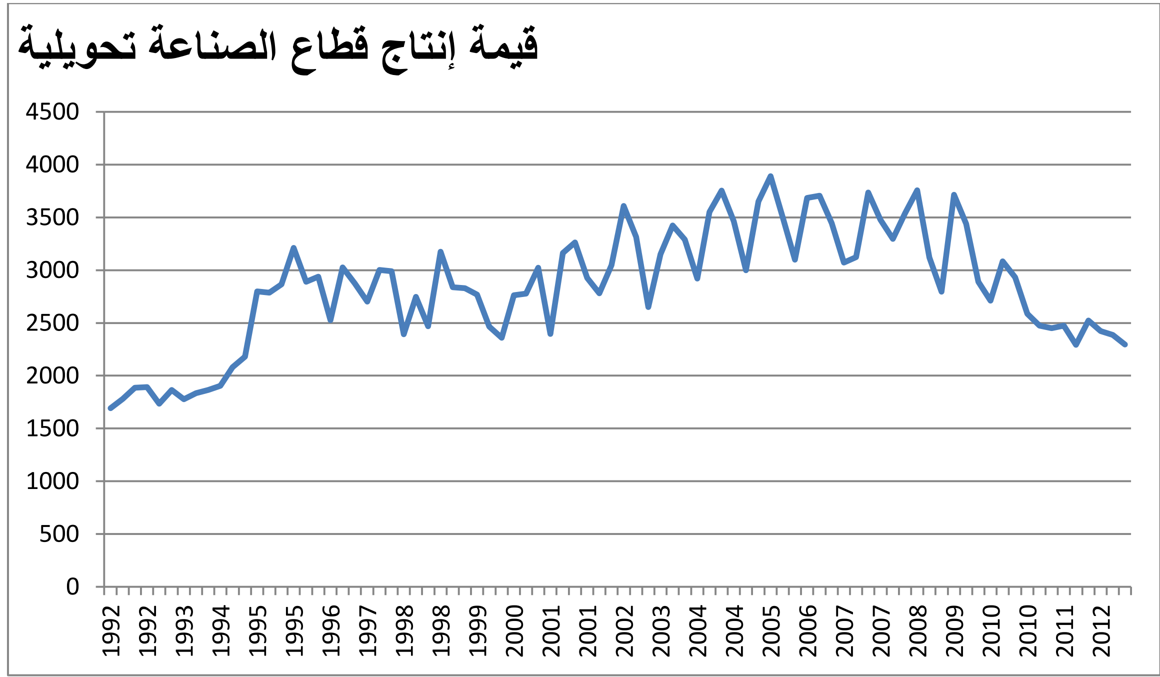
شكل (٣-٤) نسبة النمو في إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٥-٢٠١٢).

بلغت أدنى نسبة نمو (-٢٢%) لمتغير القيمة المضافة في عام ٢٠٠٩، وتأثر هذا المتغير بالأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة النمو (-١١%)، وبلغ هذا المتغير أعلى نسبة نمو (٢٢%) في ٢٠١٢متاثراً ببرامج التحرر والانفتاح الاقتصادي.

ثانياً: قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية:

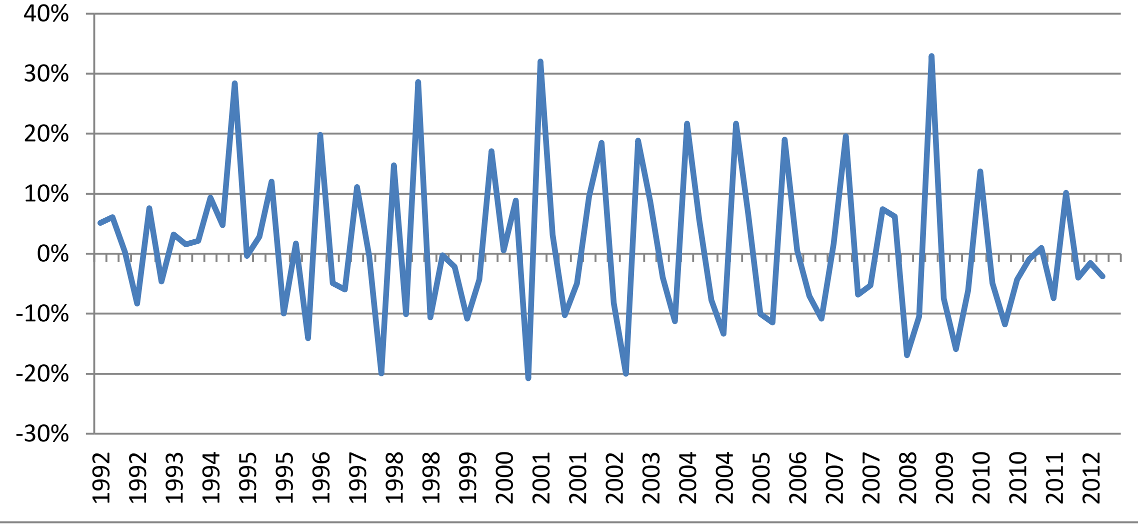
الشكل (٣-٥) يوضح كميات الإنتاج للصناعة التحويلية وتطورها خلال فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٢)، وتظهر بيانات الإنتاج لهذا القطاع في الجدول (٢) ملحق (١).



شكل (٣-٥) قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية في الأردن.

المصدر: من إعداد الباحث بالعتماد على قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني (١٩٩٢-٢٠١٢).

إن مؤشر إنتاج الصناعة التحويلية يتميز بتذبذبه الشديد نظراً لاعتماده على المشتقات النفطية. وتمكنت هذه الصناعات التحويلية من تحقيق زيادة في كمياتها الإنتاجية ونمو حقيقي، فتزايد قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٢) على الرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهها هذا القطاع، وكما هو موضّح في الشكل (٣-٥) بالاعتماد على جدول (٢) ملحق (١)، وقد بلغ هذا المتغير أقل نسبة نمو له (-٢٠%) في سنة ٢٠٠٣، وكانت نسبة نمو هذا المتغير متدنية في عام ٢٠٠٨، إذ تأثر في الأزمة المالية وبلغت نسبة النمو في تلك السنة (-١٦%)، وتزايدت هذه النسبة حتى بلغت أعلى درجاتها (٣٣%) في عام ٢٠٠٩.



شكل (٣-٦) نسبة النمو في قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني (١٩٩٢-٢٠١٢).

في ضوء ما سبق، يمكن الاستنتاج أن القطاع الصناعي قد تأثر بشدة من جّراء الأزمات المتكررة التي كان على رأسها استمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (٢٠٠٨) وحركات الربيع العربي (٢٠١١) وما رافق هذه الأزمات من ارتفاع في أسعار الطاقة وكلف الشحن والتأمين وصعوبة الحصول على التمويل، وهذا كله انعكس سلباً على مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي، أضف إلى ذلك تذبذب أداء قطاع الصناعة التحويلية مع تذبذب أسعار المشتقات النفطية.

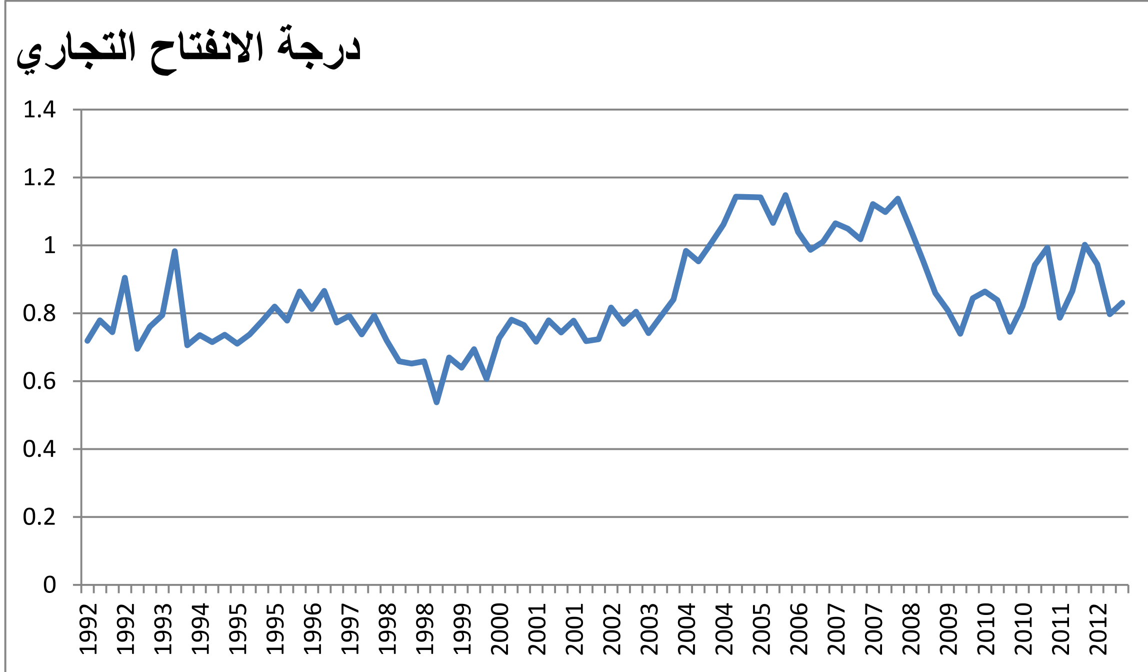
(٣-٥) <u>أهم مؤشرات الانفتاح التجاري في الأردن:</u>

سوف نتناول في هذا البند أبرز مؤشرات الانفتاح التجاري، التي تتمثل بدرجة الانفتاح التجاري، والمستوردات.

أولاً: درجة الانفتاح التجاري:

تعد درجة الانفتاح التجاري أحد أبرز المقاييس لمدى الانفتاح التجاري لأي دولة من حيث توسعها في التصدير والاستيراد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Ellis and Smith, 2007).

وبالنسبة لدرجة انفتاح الاقتصاد الأردني فيتضح من خلال تتبع المسار الزمني لمتغير درجة الانفتاح التجاري أن الأردن منفتح تجارياً، فيتضح ذلك في الشكل (٣ ٧) بالاعتماد على بيانات الجدول (٤) من الملحق (١).



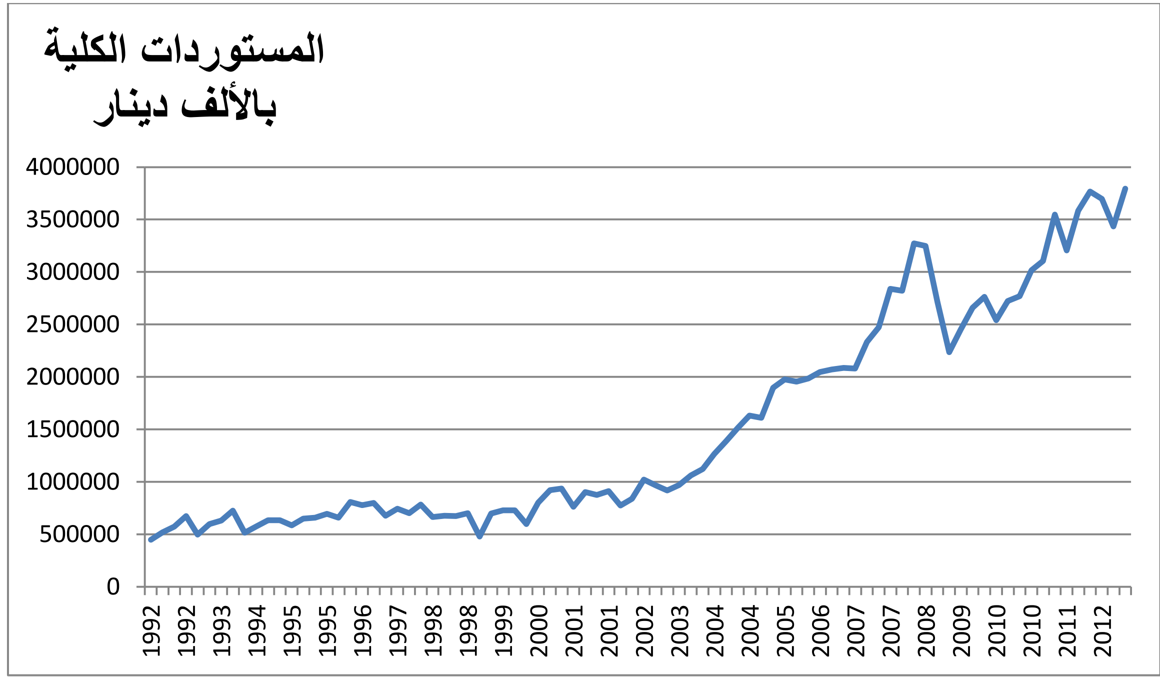
شكل (٣-٧) درجة الانفتاح التجاري في الأردن.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني (١٩٩٢-٢٠١٢).

ويلاحظ أيضاً أن درجة الانفتاح التجاري تتميز بتذبذبها خلال فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٢)، باستثناء الفترة التي استمر فيها تباطؤ نمو التبادل التجاري في العالم (٢٠٠٨-٢٠٠٩) حيث تناقصت درجة الانفتاح التجاري، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية المالية.

ثانياً: المستوردات:

يتضح الدور المتزايد الذي أخذ الأردن يحتله في جانب الاستيراد في التجارة العالمية، ومن خلال الشكل (٣-٨) بالاعتماد على جدول (٣) ملحق (١)، فإن المستوردات أخذت اتجاهاً تصاعدياً طوال فترة الدراسة، وأن هذا الاتجاه التصاعدي اخذ بالتزايد، خاصة منذ ٢٠٠٠ التي تمثل انفتاحاً تجارياً غير مسبوق وتسارع بعد ٢٠٠٣، إلا أن هذا التزايد تناقص خلال فترة الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩).



شكل (٣-٨) المستوردات الكلية في الأردن

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني (١٩٩٢-٢٠١٢).

(٣-٦) خلاصة التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بالرغم من التحديات المختلفة التي تواجه الاقتصاد الأردني من جّراء انفتاحه التجاري، والتي تتمثل في تعرضه للأزمات المالية العالمية السابقة والحالية والمستقبلية التي ألقت وستلقي بظلالها على الاقتصاد المحلي، إلا أن الخطوات التي يتم اتخاذها حالياً وفي المرحلة المقبلة من شأنها مواصلة تحرير الاقتصاد بما يكفل استمرار النمو الاقتصادي بمختلف القطاعات بما فيها قطاع الصناعة التحويلية.

إن سياسة الانفتاح التجاري وتحرير النظام التجاري للأردن خلال السنوات الماضية ساعد الأردن في الحصول على نتائج إيجابية من حيث النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات، وساعد ذلك في تحسين بيئة الأعمال، ومن خلال ربط التغيرات في أداء قطاع الصناعة التحويلية بالتغيرات في مؤشرات الانفتاح التجاري وبالرغم من الظروف غير المهيئة يتضح أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجاباً على قطاع الصناعة التحويلية الأردني من الناحية الوصفية النظرية.

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية.

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية.

(٤-١) مقدمة:

تعتمد هذه الدراسة في منهجيتها بشكل رئيس على التحليل الاقتصادي القياسي للسلاسل الزمنية التي تخص متغيرات الدراسة، حيث طبقت الدراسة الاختبارات الآتية:

- اختبار السكون (Stationarity test).
- اختبار التغير الهيكلي (Chaw test).
- اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Mode (URCM). وباستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds testing approach).
- متجه نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction test).
- اختبار اتجاه العلاقة السببية في الأجل القصير والطويل (Causality test).

وسوف تحلل هذه الدراسة نموذجين اقتصاديين قياسيين بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، والقضايا التجارية والصناعية التي يواجهها الاقتصاد الأردني، وهذان النموذجان، هما:

١- نموذج الإنتاج (النموذج الأول).
٢- نموذج القيمة المضافة (النموذج الثاني).

(٤-٢) منهجية وأسلوب الدراسة:

تقوم منهجية هذه الدراسة على منهج وصفي بالإضافة إلى منهج إحصائي قياسي، إذ تستخدم هذه الدراسة جداول ورسومات توضيحية، بالإضافة إلى نماذج قياسية تتضمن الانفتاح التجاري وأثره على أداء قطاع الصناعة التحويلية الأردني. وتستخدم الدراسة بيانات ربعية من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة لتطبيق هذه النماذج القياسية التي تحتويها الدراسة، حيث تشمل متغيرات هذه الدراسة على درجة الانفتاح التجاري واللوغريتم الطبيعي للمستوردات كمتغيرات مستقلة؛ وذلك بهدف قياس أثرها على أداء قطاع الصناعة التحويلية (المتغير التابع) والذي تم تمثيلة بقيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية وإجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع.

تناولت هذه الدراسة نموذجين قياسيين اقتصاديين، هما: نموذج الإنتاج الذي يغطي الفترة الربعية (١٩٩٢:١-٢٠١٢:٤)، ونموذج القيمة المضافة الذي يغطي الفترة الربعية (١٩٩٥:١-٢٠١٢:٤).

وتتمثل أهم النماذج القياسية التي طبقتها الدراسة بنموذج متجه تصحيح الخطأ، ونموذج الانحدار الذاتي غير المقيد، وقد اختبرت هذه الدراسة التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag) (ARDL) bounds testing approach)، وتناولت الدراسة الإطار النظري لهذه النماذج القياسية، وطبقتها على الاقتصاد الأردني.

٤-٢-١ الإطار النظري للاختبارات والنماذج القياسية:

٤-٢-١-١ خصائص وسكون السلاسل الزمنية:

إن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تحتوي على اتجاه زمني قوي تكون فيه السلاسل الزمنية غير ساكنة، وتكون في هذه الحالة غير ملائمة للتحليل. ويتحقق سكونها في حالات كثيرة باستخدام الفروق (Greene, 2003).

من أجل اختبار سكون السلاسل الزمنية، فهناك مجموعة من الاختبارات القياسية المهمة التي استحوذت على اهتمام الباحثين في مجالات الاقتصاد القياسي التطبيقي، حيث أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار السكون من الأمور المهمة في الدراسات التطبيقية.

والسلسلة الزمنية المستقرة تتميز بثبات وسطها وتباينها، وتغايرها بمرور الزمن، وفيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير، فإنه يعتمد على فرق الزمن فقط لهاتين القيمتين (Thomas, 1997).

ومن الاختبارات الشائعة والمستخدمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية (أو ما يسمى باختبار جذر الوحده unit root test) التي ستستخدم في اختبار المتغيرات في هذا البحث (اختبار دكي - فولر Dickey-Fuller) والذي يمكن تقديره وفقاً للمعادلة (٤-١) بوجود الثابت (B_1) والاتجاه الزمني (t) للمتغير التابع (Y):

$$\Delta Y_t = B_1 + B_2 t + B_3 Y_{t-1} + e_t \quad \text{(٤-١)}$$

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ (e_t)، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائم ويجعل نتائج التقدير غير صحيحة.

ومن أجل حل هذه المشكلة في حال وجود الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ (e_t) فقد تم تطوير هذا النموذج أو توسعته بإضافة قيم إبطاء (lagged) للسلسلة الزمنية قيد التحليل، وصار يعرف في هذه

الحالة (باختبار دكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller) وأصبح النموذج يأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = B_1 + B_2 t + B_3 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + e_t \quad (٤-٢)$$

ويعتمد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية على معنوية (α_i)، من خلال مقارنة (Tau statistic-t) المحسوبه مع المجدولة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية، فهذا يعني أن السلسة الزمنية ساكنة.

٤-٢-١-٢ اختبار التغير الهيكلي:

هناك اعتقاد بأن العلاقة السائدة لفترات اقتصادية معينة تختلف عن فترات أخرى، فقد تكون العلاقة في فترة الانفتاح التجاري مختلفة عن ما بعد ذلك، وتحت هذه الظروف قد يرغب الباحث في مقارنة السلوك الاقتصادي في فترتين لملاحظة حدوث التغير الهيكلي بعد نقطة زمنية معينة.

ولأغراض توضيح اختبار شاو نفترض النموذج التالي (Gregory , 1985):

$$Y_i = \lambda_0 + \lambda_1 X_i + U_{1i} \quad (٤-٣)$$

حيث .... i=1 للفترة الأولى

$$Y_i = \alpha_0 + \alpha_1 X_i + U_{2i} \quad (٤-٤)$$

حيث .... i=2 للفترة الثانية

تشير كل من U_{1i} و U_{2i} إلى معاملات الأخطاء العشوائية للفترة الأولى والثانية على التوالي، وتشير λ_0 , λ_1 , α_0 , α_1 إلى معلمات نموذج فترة ما بعد الانفتاح ونموذج فترة ما قبل الانفتاح على التوالي، وفي ضوء هذه النماذج القياسية للفترتين فإن التغير الهيكلي يمكن أن يحدث بسبب اختلاف المقاطع، أو اختلاف الميل للدالتين، أو اختلاف أي مزيج من هذه المعلمات.

إذا افترضنا عدم حدوث أي تغير هيكلي في المعلمات بين الفترتين فإنه يمكن استخدام بيانات الفترتين ومعاملتها كفترة واحده. وقد قام الاقتصادي Chaw بتطوير اختبار حدوث التغير الهيكلي بين فترتين، حيث يستند اختبار Chaw على توزيع F، حيث يقوم هذا الاختبار على الخطوات الآتية:

١- حساب مجموع مربعات الأخطاء SSE_t الناتجة من انحدار Y على X باستخدام الفترة كاملة

٢- حساب مجموع مربعات الأخطاء SSE_1 والناتج عن انحدار Y على X باستخدام الفترة التي تسبق نقطة التغير الهيكلي (n_1)، حساب مجموع مربعات الأخطاء SSE_2 والناتج عن انحدار Y على X باستخدام الفترة التي تتبع التغير الهيكلي (n_2).

٣- تحسب قيمة المتغير F المعروف وفق للقاعدة الآتية:

$$F = \frac{\{SSE_t - (SSE_1 + SSE_2)\}/df}{(SSE_1 + SSE_2)/\mathrm{df}^*}$$

حيث إن (df=P) و($\mathrm{df}^* = \mathrm{n}_1 + \mathrm{n}_2 - 2\mathrm{P}$) تشير إلى درجات حرية البسط والمقام على التوالي، ونقوم باختبار الفرضيات التالية:

فرضية الأساس: عدم حدوث تغير هيكلي

الفرضية البديلة: حدوث تغير هيكلي

تقوم قاعدة الاختبارعلى مقارنة قيمة F المحسوبة وفقاً للقاعدة السابقة بالقيمة الجدولية عند درجات الحرية الموضحة أعلاه ومستوى المعنوية المناسب، فإذا كانت القيمة المحسوبة تفوق الجدولية (الحرجة) ترفض فرضية الأساس، وهذا يعني عدم استقرار دالة الانحدار، وحدوث التغير الهيكلي، ويقدر النموذج لكل فترة بشكل منفصل (Gregory, 1985).

٤-٢-١-٣ اختبار التكامل المشترك باستخدام (ARDL):

من أجل اختبار وجود التكامل المشترك (العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التابعة والمستقلة)، فهناك مجموعة من الاختبارات التي تتمثل باختبار(Engle and Granger, 1987) واختبار (Johansen and Juselius, 1990). وهناك طريقة بديلة للكشف عن وجود هذا التكامل، وهي طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (ARDL Bounds Testing Approach المقترح من قبل (Pasaran, et al., 2001).

وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بالمزايا الآتية (Hoque and Yusop, 2010):

١- يمكن إجراؤها سواءً كانت متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة نفسها، أو من درجات مختلفة. إذ يعكس هذا النموذج نتائج أدق فيما يخص التكامل المشترك، إلا إنه لا يصح استخدام هذا النموذج في حال تجاوز استقرار أي من المتغيرات عن الفرق الأول.

٢- تعطي نتائج ومقدرات كفوءة في حالة عينة صغيرة.

وتستخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل. ففي **المرحلة الأولى** يتم اختبار التكامل المشترك لكل نموذج من النماذج التي تتكون منها الدراسة، وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Mode (UECM) بالصيغة الآتية (Baranzini, et al., 2013):

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{m} B_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \lambda \Delta X_{t-i} + \varphi Y_{t-i} + t\Delta X_{t-i} + \eta_t \quad \text{..............(٥-٤)}$$

حيث:

Y: المتغير التابع

X: متجة المتغيرات المستقلة

$t, \varphi, \lambda, B_i, \alpha$: معلمات النموذج

Δ: الفرق الأول للمتغيرات

m,n: فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول

η : حد الخطأ العشوائي

ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (٤-٥) من خلال الفروض الآتية:

فرضية الأساس: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

$H_0: t=\varphi=0$

الفرض البديل: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

$H_1: t\neq\varphi\neq0$

وبعد تقدير المعادلة (٤-٥) يتم استخدام اختبار Wald-Test لاختبار تلك الفرضيات، حيث يتم مقارنة قيمة F-statistic المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل (Pasaran, et al., 2001) ، حيث يتكون الجدول المقترح من حدين:

- قيم الحد الأدنى Lower Critical Bounds التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0).
- قيم الحد الأعلى Upper Critical Bounds والتي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1).

فإذا كانت قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت قيمة F-statistic المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، ففي هذه الحالة يتم قبول الفرض العدمي الذي يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة F-statistic المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والأدنى، ففي هذه الحالة تكون غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، **فالمرحلة الثانية** تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغه الآتية:

$$Y_t = \theta + \sum_{i=1}^{p} \sigma_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} k_i X_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (٤-٦)$$

حيث:

θ, σ, k: معاملات المتغيرات

P,q: فترات الإبطاء للمتغيرات

ε_t: حد الخطأ

٤-١-٢-٤ نموذج متجه تصحيح الخطأ:

أما **المرحلة الثالثة**، فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل لنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء ε_{t-1} والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل (٤-٦)، وبذلك فإن العلاقة قصيرة الأجل ممثلة بمتجه نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) تأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = M + \sum_{i=1}^{r} \pi \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \lambda \Delta X_{t-i} + \boldsymbol{\gamma}\, ECT_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (٤-٧)$$

حيث:

γ: معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

ECT_{t-1}: حد تصحيح الخطأ لفترة سابقة والذي يتم الحصول علية من العلاقة طويلة الأجل.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

وهذا النموذج، سوف يستخذم في هذه الدراسة لغرض التعرف إلى السببية طويلة الأجل من خلال اختبار معنوية **γ**.

٤ ٢-١-٥ اختبار العلاقة السببية:

تأتي هذه الخطوة بعد التحقق من وجود التكامل المشترك الذي يترتب عليه وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث تنطوي هذه العلاقة على وجود علاقة سببية على الأقل في جانب واحد، ولكن وجود هذه العلاقة لا يحدّد اتجاه العلاقة السببية. ومن أجل التعرف إلى اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، وسيتم اختبار تلك العلاقة باستخدام سببية جرانجر (Granger Causality) في الأجل القصير فإن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X له قوة تنبؤية إضافية أعلى من القوة التنبؤية الإضافية للتباطؤ الزمني للمتغير Y، ولغايات التوضيح نقترح النموذج التالي (Gujarati, 1995):

$$Y_t = \sum_{i=1}^{p} \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_i X_{t-i} + e_t \quad \text{.................................... (٤-٨)}$$

نقوم بعمل انحدار للمتغير (Y_t) على التباطؤ الزمني للمتغيرين (X_t) و (Y_t)، ويسمى الانحدار المقيد، ثم انحدار (X_t) على التباطؤ الزمني للمتغيرات (X_t) و (Y_t) من خلال نموذج OLS، فإذا تبين أن معاملات (X_{t-i}) لا تساوي صفر، فان X_t لا تسبب Y_t، ولاختبار الفرضية الصفرية نلجأ إلى اختبار (F) كما يأتي:

$$F = \frac{\{RSS_r - RSS\}/q}{RSS_{ur}/(n-m)}$$

حيث:

RSS: مجموع مربعات الانحرافات غير المفسرة

q: عدد المعلمات التي تم تقييدها في الانحدار المقيد

ur : الانحدار غير المقيد

m: عدد المعلمات في الانحدار غير المقيد

n: عدد المشاهدات

r: الانحدار المقيد الذي يفترض أن كل من $B_1, B_2, \ldots, B_n$ تساوي صفراً

إذن يكون الانحدار على النحو الآتي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{p} \alpha_i Y_{t-i} + e_t \quad \text{.. (٤-٩)}$$

إذا كانت (F) المحسوبة أكبر من المجدولة، نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية القائلة إن (X_t) تسبب (Y_t).

(٤ ٣) النماذج الاقتصادية القياسية المستخدمة في الدراسة:

سيتم تطبيق هذه الاختبارت الإحصائية والنماذج القياسية السابقة على نموذجين اقتصاديين، و صيغت هذه النماذج الاقتصادية لهذه الدراسة في المعادلات الآتية:

$lnY = \beta_0 + \beta_1 TO + \beta_2 LnIM + e_t$ ……........… (١)

$lnADV = \beta_0 + \beta_1 TO + \beta_2 LnIM + e_t$ ………. (٢)

حيث:

LnY: اللوغريتم الطبيعي لقيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية

LnADV: اللوغريتم الطبيعي لإجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالأسعار الجارية

β_0: الثابت في المعادلة (المقطع (Intercept))

β_i: معلمات النموذج المجهولة، حيث إن (i=1,2)

e_t: حد الخطأ

TO: وتشير إلى درجة الانفتاح التجاري.

وسيتم حساب درجة الانفتاح التجاري (TO) في الكيفية الآتية (Ellis and Smith, 2005):

$$TO = (NEX+NIM)/NGDP$$

حيث:

NEX: تشير إلى صادرات الأردن الكلية بالأسعار الجارية

NIM: تشير إلى مستوردات الأردن الكلية بالأسعار الجارية

NGDP: الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بالأسعار الجارية

LnIM: اللوغريتم الطبيعي لقيمة المستوردات الكلية فوب بالأسعار الجارية

(٤ ٤) نتائج التحليل القياسي:

٤-٤-١ نتائج التحليل للنموذج الأول

يتناول هذا النموذج العلاقة بين الانفتاح التجاري وقيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، وفي الآتي نتائج الاختبارات التي طبقت على هذا النموذج.

٤-٤-١-١ اختبار السكون للنموذج الأول للفترة كاملة

ولأجل تحليل العلاقة بين المتغيرات في الفترة كاملة (١٩٩٢:١-٢٠١٢:٤) لنموذج الإنتاج (النموذج الأول)، فإن أولى الخطوات التي ينبغي القيام بها اختبار السكون، للتأكد فيما إذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة، أي ساكنة عند المستوى وتكون في هذه الحالة متكاملة من الدرجة الصفرية I(0)، أو ساكنة عند الفرق الأول، أي متكاملة (Integrated) من الدرجة الأولى. ويلخص الجدول (٤-١) نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج الأول.

جدول(٤-١): نتائج اختبار السكون للفترة كاملة

نتائج اختبار السكون باستخدام المقطع				
المتغير	**المستوى**		**الفرق الأول**	
LnY	-2.966	*	-2.228	
TO	-2.170		-3.650	*
LnIM	-0.136		-3.625	*
نتائج اختبار السكون باستخدام المقطع والاتجاه				
المتغير	**المستوى**		**الفرق الأول**	
LnY	-0.679		-9.977	*
TO	-2.428		-3.628	*
LnIM	-2.277		-3.642	*
تشير * إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية ١%				

أظهرت النتائج أن متغيرات النموذج كانت غير ساكنة عند المستوى باستثناء متغير الإنتاج فهو مستقر عند المستوى، وأصبحت المتغيرات الأخرى ساكنة عند استخدام الفرق الأول؛ أي أنها أصبحت متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية ١%.

٤ ٤-١-٢ اختبار التغير الهيكلي للنموذج الأول:

لقد تم اختبار فرضية عدم وجود تغير هيكلي، حيث رفضت الفرضية العدمية عند مستوى معنوية ١%، مما يعني أن هناك تغيّراً هيكلياً في سنة ٢٠٠٠، يرجع هذا التغير الهيكلي إلى أن برامج التصحيح الاقتصادي بدأت تأخذ تأثيرها في عام ٢٠٠٠، أضف إلى ذلك انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية في هذا العام وعقد الأردن الكثير من الاتفاقيات التجارية وهذا يعني ضرورة تقسيم فترة نموذج الإنتاج إلى:

- فترة ما قبل الانفتاح التجاري (١٩٩٢:١-١٩٩٩:٤).
- فترة ما بعد الانفتاح التجاري (٢٠٠٠:١-٢٠١٢:٤).

٤-٤-١-٣ اختبار السكون لفترة ما قبل الانفتاح التجاري للنموذج الأول:

لأجل تحليل العلاقة بين المتغيرات في الفترة السابقة للانفتاح التجاري لنموذج الإنتاج (النموذج الأول)، فإن أولى الخطوات التي ينبغي القيام بها اختبار السكون للتأكد من أن السلاسل الزمنية ساكنة، ويلخص الجدول (٤-٢) نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج الأول لفترة ما قبل الانفتاح التجاري (١٩٩٢:١-١٩٩٩:٤).

جدول(٤-٢): نتائج اختبار السكون للنموذج الأول لفترة ما قبل الانفتاح

المتغير	المستوى		الفرق الأول	
نتائج اختبار السكون باستخدام المقطع				
المتغير	**المستوى**		**الفرق الأول**	
LnY	-1.613		-8.151	*
TO	-1.814		-10.014	*
LnIM	-1.773		-7.743	*
نتائج اختبار السكون باستخدام المقطع والاتجاه				
المتغير	**المستوى**		**الفرق الأول**	
LnY	-0.933		-8.338	*
TO	-2.481		-9.864	*
LnIM	-4.783	*	-7.955	*
تشير * إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية ١%				

تظهر النتائج أن جميع المتغيرات مستقرة على الفرق الأول باستثناء متغير المستوردات (LnIM) كان مستقر على المستوى.

٤ ٤-١-٤ اختبار التكامل المشترك لفترة ما قبل الانفتاح التجاري للنموذج الأول:

للكشف عن وجود هذا التكامل، سيتم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Bounds Testing Approach (ARDL المقترح من قبل Pesaran, et al. (2001)، حيث سيتم اختبار التكامل المشترك عندما يكون كل من المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model (UECM وذلك حسب الصيغة الآتية:

$$\Delta LnY_t = B_0 + \sum_{i=1}^{p} B_i \Delta LnY_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} B_j \Delta TO_{t-j} + \sum_{w=0}^{s} B_w \Delta LnIM_{t-w} + B_1 LnY_{t-1} + B_2 TO_{t-1} + B_3 LnIM_{t-1} + e_t \quad \text{......} (١٠-٤)$$

وتتكون معادلة ARDL لهذا النموذج من جزئين:

- الجزء الأول: معلمات المتغيرات بصيغة الفرق الأول B_i, B_j, B_w ، وتمثل مقدرات العلاقة في الأجل القصير.
- الجزء الثاني: معلمات المتغيرات عند المستوى والمبطئة لفترة واحدة B_1, B_2, B_3

ويشير Δ إلى الفرق الأول للمتغيرات، بينما تشير B_0 إلى المقطع. وتشير p ,q ,s إلى فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول، ويشير e_t إلى حد الخطأ العشوائي.

ولإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في هذا النموذج للمعادلة (٤-١٠) يتم صياغة الفروض الآتية:

الفرضية العدمية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

$H_0: B_1=B_2=B_3=0$

الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج

$H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq 0$

وبعد تقدير نموذج التكامل المشترك وتحديد فترة الابطاء لكل متغير من متغيرات النموذج وفقاً لمعيار (Schwarz Bayesian Criterion (SBC، كانت نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة ARDL كما هو موضح في جدول (٤-٣).

جدول(٤ ٣): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول لفترة ما قبل الانفتاح.

K=2		Wald test
LnY=F(TO, LnIM)		F-statistic =0.885[0.463]
Significant level	Critical values bounds	
	Lower critical Bounds	Upper critical Bounds
1%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85

وللتحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في نموذج الإنتاج للفترة التي تسبق الانفتاح التجاري (١٩٩٢:١-١٩٩٩:٤)، فإن قيمة F-statistic التي تم الحصول عليها تساوي 0.885 وهي قيمة أقل من الحد الأدنى (LCB) الموجودة في الجدول (٤-٣) والمقترح من قبل Pesaran et al (2001)، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في هذه الفترة، وهذا يعني بالضرورة عدم وجود علاقة طويلة الأجل.

٤-٤-١-٥ اختبار السكون لفترة ما بعد الانفتاح التجاري للنموذج الأول:

تم استخدام اختبار((Augmented Dickey-Fuller (ADF) لاختبار السكون لنفس النموذج لكن لفترة ما بعد الانفتاح التجاري، ويلخص الجدول (٤-٤) نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج الأول لفترة ما بعد الانفتاح التجاري (٢٠٠٠:١-٢٠١٢:٤).

جدول(٤ ٤): نتائج اختبار السكون للنموذج الأول لفترة ما بعد الانفتاح

نتائج اختبار السكون باستخدام المقطع				
المتغير	**المستوى**		**الفرق الأول**	
LnY	-0.444		-3.681	*
TO	-2.511		-4.733	*
LnIM	-1.616		-7.37	*
نتائج اختبار السكون باستخدام المقطع والاتجاه				
المتغير	**المستوى**		**الفرق الأول**	
LnY	-1.616		-12.987	*
TO	-0.681		-7.406	*
LnIM	-2.214		-7.471	*
تشير * إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية ١%				

أظهرت النتائج أن متغيرات نموذج الإنتاج لفترة ما بعد الانفتاح التجاري كانت مستقرة عند الفرق الأول، وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

٤-٤-١-٦ اختبار التكامل المشترك لفترة ما بعد الانفتاح التجاري للنموذج الأول:

ولإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات للمعادلة (٤-١٠) للفترة (٢٠٠٠:١-٢٠١٢:٤).

يتم صياغة الفروض الآتية:

الفرضية العدمية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

$H0: B_1=B_2=B_3= 0$

الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج

$H1: B_1\neq B_2\neq B_3\neq 0$

وبعد تقدير نموذج التكامل المشترك لكل متغير من متغيرات نموذج الإنتاج لفترة ما بعد الانفتاح التجاري وتحديد فترة الابطاء المثلى وفقاً لمعيار Schwarz Bayesian Criterion (SBC)، كانت نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة ARDL كما هو موضح في الجدول (٤-٥).

جدول(٤ ٥): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول لفترة ما بعد الانفتاح.

K=2		Wald test
LnY=F(TO, LnIM)		F-statistic=4.877 [0.006]
Significant level	Critical values bunds	
	Lower critical Bounds	Upper critical Bounds
1%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85

وللتحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في نموذج الإنتاج لفترة ما بعد الانفتاح التجاري (٢٠٠٠:١-٢٠١٢:٤)، فإن قيمة F-statistic التي تم الحصول عليها تساوي (4.877) وهي قيمة أكبر من الحد الأعلى (UCB) الموجود في الجدول (٥-٤) والمقترحة من قبلPesaran et al (2001)، وهذا يعني وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا عند مستوى معنوية ١% خلال فترة ما بعد الانفتاح التجاري.

ونظراً لوجود تكامل مشترك بين متغيرات هذا النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل تأخذ الصيغة الآتية:

$$LnY_t = B_0 + \sum_{i=0}^{p} B_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} B_j TO_{t-i} + \sum_{w=0}^{s} B_w LnIM_{t-i} + \epsilon_{it} \quad \ldots\ldots (١١\text{-}٤)$$

وقد تم تقدير المعادلة (٤-١١) التي تم التوصل من خلالها إلى العلاقة طويلة الأجل الآتية:

$$LnY_t = 4.5822 + 1.024\ TO_{t-1} - 0.957\ LnIM_{t-1}$$

(1.0188) (0.1741) (0.1369)

[.000] [.000] [.000] ………………………………. (١٢-٤)

R-Squared =77% Adj-R-Squared=.74%

يتضح من المعادلة (٤-١٢) أن درجة الانفتاح التجاري (TO) تؤثر ايجاباًعلى قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية؛ وذلك بسبب وجود أسواق استهلاكية جديدة، وانخفاض تكاليف الإنتاج.

أما عن المستوردات (LnIM)، فهي تؤثر سلباً على إنتاج قطاع الصناعة التحويلية؛ وذلك بسبب عدم قدرة المنشآت المحلية على منافسة الشركات الأجنبية الأخرى.

٤-١-٧ الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول لفترة ما بعد الانفتاح:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests) وفقاً لاختبار (Langrange Multiplier Statistics) والتي يوضح نتائجها الجدول (٤-٦).

جدول (٤-٦): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول لفترة ما بعد الانفتاح

Langrange Multiplier Statistics	P-Value
A:Serial Correlation	[0.291]
B:Functional Form	[0.359]
C:Normality	[0.495]
D:Heteroscedasticity	[0.114]

يشير الاختبار المتعلق بالتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test اعتماداً على القيمة الاحتمالية إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بأن (الأخطاء العشوائية موزعة توزيع طبيعي). وفيما يتعلق بالشكل الدالي فتشير القيمة الاحتمالية إلى صحة الشكل الدالي، وفيما يتعلق باختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية فإن القيمة الاحتمالية تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي. ويشير اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroskedasticity إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ وفقاً للقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار.

٤-١-٨ متجه تصحيح الخطأ لفترة ما بعد الانفتاح التجاري للنموذج الأول:

إنّ حد تصحيح الخطأ سوف يتم تضمينه في النماذج التي يكون بين متغيراتها تكامل مشترك، وكما ذكرنا سابقاً، فإن تحديد اتجاه العلاقة السببية طويلة الأجل في هذه الدراسة سوف يتم على أساس تقدير المعنوية الإحصائية لمعامل حدّ تصحيح الخطأ **γ**.

حيث يمكن التعبير عن نموذج متجه تصحيح الخطأ لنموذج الإنتاج لفترة ما بعد الانفتاح التجاري بالصيغة الآتية:

$$\Delta LnY_t = C + \sum_{i=0}^{p} B_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} B_2 \Delta TO_{t-i} + \sum_{w=0}^{s} B_3 \Delta LnIM_{t-i} + \gamma ECT_{t-1} + \epsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (١٣-٤)$$

حيث:

γ: حد تصحيح النموذج

ECT_{t-1}: حد تصحيح الخطأ لفترة سابقة، حيث يتم الحصول علية من العلاقة طويلة الأجل الخاصة بنموذج الإنتاج.

ϵ_t: حد الخطأ العشوائي.

إن نموذج الإنتاج لفترة ما بعد الانفتاح التجاري يحتوي على متغيرات تكاملية، وإن تحديد اتجاه العلاقة السببية في المعادلة (٤-١٣) في الأجل الطويل يتم من خلال اختبار المعنوية الإحصائية لمعامل حد تصحيح الخطأ ECT_{t-1} . وبعد تقدير المعادلة (٤-١٣) لفترة ما بعد الانفتاح التجاري في الأردن، فقد تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وتم الحصول على النتائج الآتية:

$$\Delta Y_t = \underset{\substack{(0.0172)\\ [0.2325]}}{0.004} \underset{\substack{(0.1614)\\ [-1.2935]}}{-0.208}\, \Delta Y_{t-1} \underset{\substack{(0.1562)\\ [-2.3133]}}{-0.361}\, \Delta Y_{t-2} \underset{\substack{(0.2851)\\ [-0.3226]}}{-0.092}\, \Delta TO_{t-1} \underset{\substack{(0.2801)\\ [0.1367]}}{+0.038}\, \Delta TO_{t-2}$$

$$\underset{\substack{(0.2603)\\ [0.443]}}{+0.115}\, \Delta LnIM_{t-1} \underset{\substack{(0.242)\\ [-1.327]}}{-0.321}\, \Delta LnIM_{t-2} \underset{\substack{(0.09804)\\ [-3.339]}}{-0.33}\, ECT_{t-1}$$

R-squared= %0.56 Adj. R-squ= %50

وفيما يتعلق بمعامل حد تصحيح الخطأ **γ**؛ فقد كانت قيمته (-٠,٣٣) وجاءت إشارته المتوقعة سالبة، وكانت معنوية إحصائياً، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات للفترة (١:٢٠٠٠ - ٤:٢٠١٢)، إذ إن ٣٣% من نسبة إنتاج الصناعة التحويلية في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة بعد حدوث أي صدمة، أو تغيير تتعرض لها المتغيرات المستقلة، وتؤثر على المتغير التابع، وأن قيمة **γ** في هذه الحالة تعكس سرعة تعديل متوسطة.

٤ ٤-١-٩ اختبار السببية للنموذج الأول:

يوضح الجدول (٥) ملحق (١) نتائج اختبار السببية في الأجل القصير (Granger Causality) للنموذج الأول، إذ تظهر النتائج أنه لا يوجد سببية على المدى القصير بين متغيرات النموذج الأول لفترة ما بعد الانفتاح التجاري.

٤-٤-٢ نتائج التحليل للنموذج الثاني:

يتناول هذا النموذج العلاقة بين الانفتاح التجاري وإجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، وفي الآتي نتائج الاختبارات التي طبقت على هذا النموذج .

٤-٤-٢-١ اختبار السكون للنموذج الثاني لفترة ما بعد الانفتاح التجاري:

من أجل تحليل العلاقة بين المتغيرات لنموذج القيمة المضافة، فإن أولى الخطوات اختبار السكون، ويلخص الجدول (٤-٦) نتائج اختبار السكون لمتغيرات نموذج القيمة المضافة.

جدول(٤-٧): نتائج اختبار السكون للنموذج الثاني لفترة ما بعد الانفتاح.

المتغير	المستوى		الفرق الأول	
نتائج اختبار السكون باستخدام المقطع				
المتغير	**المستوى**		**الفرق الأول**	
LnADV	-1.039		-3.303	**
TO	-2.511		-7.378	*
LnIM	-1.616		-7.566	*
نتائج اختبار السكون باستخدام المقطع والاتجاه				
المتغير	**المستوى**		**الفرق الأول**	
LnADV	-1.189		-3.378	**
TO	-2.214		-7.406	*
LnIM	-2.617		-7.470	*
تشير* و ** إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية ١% وعند ٥% على التوالي.				

ويظهر اختبار الاستقرارية أن جميع المتغيرات التي تناولها نموذج القيمة المضافة مستقرة عند الفرق الأول.

٤-٢-٢ اختبار التغير الهيكلي للنموذج الثاني:

تم تطبيق اختبار التغير الهيكلي على نموذج القيمة المضافة، حيث رفضت الفرضية العدمية عند مستوى معنوية ١%، مما يعني أن هناك تغيّراً هيكلياً في سنة ٢٠٠٠؛ ولعدم توافر عيّنة كافية لفترة ما قبل الانفتاح التجاري (١٩٩٥:١-١٩٩٩:٤)، سوف يتم تطبيق اختبارات الدراسة على فترة ما بعد الانفتاح التجاري (٢٠٠٠:١-٢٠١٢:٤) فقط.

٤-٢-٣ اختبار التكامل المشترك لفترة ما بعد الانفتاح التجاري لنموذج الثاني:

للتحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في نموذج القيمة المضافة لفترة ما بعد الانفتاح التجاري (٢٠٠٠:١-٢٠١٢:٤)؛ فقد تم تقدير معادلة التكامل المشترك، حيث كانت نتائجها كما هو موضح في جدول (٤- ٨). وقد تم تحديد فترة الإبطاء الأمثل وفقاً لمعيار Schwarz Bayesian Criterion (SBC).

جدول(٤- ٨): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني لفترة ما بعد الانفتاح.

K=2		Wald test
LnADV=F(TO, LnIM)		F-statistic=4.995 [0.005]
Significant level	Critical values bunds	
	Lower critical Bounds	Upper critical bounds
1%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85

إن قيمة F-statistic التي تمّ الحصول عليها تساوي 4.995، وهي قيمة أعلى من الحد الأعلى (UCB) المقترح من قبل Pesaran, et al (٢٠٠١) عند مستوى معنوية ١%، وهذا يشير إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ونظراً لوجود علاقة تكاملية بين متغيرات نموذج القيمة المضافة، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل تأخذ الصيغة الآتية:

$$LnADV_t = B_0 + \sum_{i=0}^{p} B_1 LnADV_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} B_2 TO_{t-i}$$
$$+\sum_{w=0}^{s} B_3 LnIM_{t-i} + \epsilon_{it} \quad \text{.....................................} \quad (١٥\text{-}٤)$$

وقد تم تقدير المعادلة (٤-١٥) التي تم التوصل من خلالها إلى العلاقة طويلة الأجل التالية لنموذج القيمة المضافة لفترة ما بعد الانفتاح التجاري (٢٠٠٠:١-٢٠١٢:٤).

$$LnADV_t = -1.1848 + 1.3177\ TO_{t-1} - 0.8448\ LnIM_{t-1}$$

$$(0.6477) \quad (0.2641) \quad (0.2225)$$

$$[.074] \quad [.000] \quad [.000] \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (٤\text{-}١٦)$$

R-Squared =97%   Adj-R-Squared=96%

ويلاحظ هنا أن نتائج نموذج الإنتاج في المعادلة (٤-١٢)، ونتائج نموذج القيمة المضافة في المعادلة (٤-١٦) تتشابة، باستثناء القوه التفسيرية لكل نموذج، مع اختلاف نتائج اختبار جرانجر للسببية قصيرة الأجل. ونتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) والتي سنوضحها في الآتي.

٤-٤-٢-٤ الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني لفترة ما بعد الانفتاح:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم اجراء الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests) وفقاً لاختبار (Langrange Multiplier Statistics) والتي يوضح نتائجها الجدول (٤-٩).

جدول(٤-٩): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني لفترة ما بعد الانفتاح

Langrange Multiplier Statistics	P-Value
A:Serial Correlation	[0.110]
B:Functional Form	[0.878]
C:Normality	[0.802]
D:Heteroscedasticity	[0.876]

يشير الاختبار المتعلق بالتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test اعتماداً على القيمة الاحتمالية إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بأن (الأخطاء العشوائية موزعة توزيع طبيعي). وفيما يتعلق بالشكل الدالي فتشير القيمة الاحتمالية إلى صحة الشكل الدالي، وفيما يتعلق باختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية فإن القيمة الاحتمالية تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط

التسلسلي. ويشير اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroskedasticity إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ وفقاً للقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار.

٤-٢-٥ متجه تصحيح الخطأ لفترة ما بعد الانفتاح التجاري للنموذج الثاني:

وفيما يتعلق بمعامل حد تصحيح الخطأ **γ** الذي يحتوي عليه نموذج (VECM) الذي يمكن التعبير عنه في نموذج القيمة المضافة بالصيغة الآتية:

$$\Delta LnADV_t = C + \sum_{i=0}^{p} B_1\, \Delta LnADV_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} B_2 \Delta TO_{t-i} + \sum_{w=0}^{s} B_4\, \Delta LnIM_{t-i} + \gamma ECT_{t-1} + \epsilon_t \quad \text{.....................} (١٧-٤)$$

حيث:

γ: معامل حد تصحيح النموذج

ECT_{t-1}: حد تصحيح الخطأ لفترة سابقة ويتم الحصول عليه من العلاقة طويلة الأجل الخاصة بنموذج القيمة المضافة.

ϵ_t: حد الخطأ العشوائي.

وعند تقدير المعادلة (١٧-٤) كانت النتائج على النحو الآتي:

$$\Delta LnADV_t = \underset{\substack{(0.018)\\ [5.383]}}{0.097} \underset{\substack{(0.213)\\ [-1.952]}}{-0.4157}\, \Delta ADV_{t-1} \underset{\substack{(0.177)\\ [-3.83]}}{-0.676}\, \Delta LnADV_{t-2}$$

$$\underset{\substack{(0.395)\\ [0.253]}}{+0.099}\, \Delta TO_{t-1} \underset{\substack{(0.434)\\ [1.456]}}{+0.632}\, \Delta TO_{t-2} \underset{\substack{(0.320)\\ [0.221]}}{+0.07}\, \Delta LnIM_{t-1}$$

$$\underset{\substack{(0.367)\\ [-1.497]}}{-0.54943}\, \Delta LnIM_{t-2} \underset{\substack{(0.056)\\ [2.115]}}{+0.12}\, ECT_{t-1} \quad \text{.............................} (١٨-٤)$$

$R\text{-squared}=84\%$ Adj. $R\text{-squared}=79\%$

كانت قيمة حد تصحيح النموذج (٠,١٢)، وجاءت إشارته المتوقعة موجبة وكانت معنوية إحصائياً عند مستوى ٥%، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، لكنها ليست قوية، ويتضح أن ١٢% من نسبة الزياده في القيمة المضافة في الفترة السابقة يتم تصحيحها

في الفترة اللاحقة بعد حدوث أي صدمة أو تغيير تتعرض لها المتغيرات المستقلة، وتؤثر على المتغير التابع، وأن قيمة حد تصحيح النموذج في هذه الحالة تعكس سرعة تعديل منخفضة.

٤-٤-٢-٦ اختبار السببية للنموذج الثاني:

وقد أظهر اختبار (Granger Causality test) الذي يحتوي على السببية في الأجل القصير، أن المستوردات تسبب التغير في إجمالي القيمة المضاقة، والشكل (٤-١) يوضح نتائج هذا الاختبار.



الشكل(٤-١) نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني لفترة ما بعد الانفتاح التجاري

المصدر: جدول (٦) ملحق (١) نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات.

(٥-١) النتائج:

١. عند تطبيق اختبار شاو (Chaw test) للتغير الهيكلي تبين حدوث تغير هيكلي لعام ٢٠٠٠ في الاقتصاد الأردني، وقد فسرت الدراسة هذا التغير الهيكلي بأن برامج التصحيح والتحرر الاقتصادي أخذت أثرها في هذا العام، بالإضافة إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠، وعقد الأردن للكثير من الإتفاقيات التجارية.

٢. عند إجراء اختبار ARDL للتكامل المشترك لفترة ما قبل الانفتاح التجاري (١٩٩٢:١-١٩٩٩:٤) تبين عدم وجود تكامل مشترك، ومن ثم عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لهذه الفترة. بينما تبين وجود علاقة طويلة الأجل عند تطبيق نفس الاختبار لفترة (٢٠٠٠:١-٢٠١٢:٤) والتي تمثل ما بعد الانفتاح التجاري.

٣. أثرَ متغير درجة الانفتاح التجاري إيجاباً على كلٍّ من إجمالي القيمة المضافة وقيمة الإنتاج وكان ذا معنوية إحصائية، وأثرَ متغير المتسوردات سلباً على كلٍّ من إجمالي القيمة المضافة وقيمة إنتاج الصناعة التحويلية وكان ذا معنوية إحصائية.

٤. في نموذج الإنتاج، كان معامل نموذج تصحيح الخطأ (VECM) يعكس سرعة تعديل متوسطة، أما في نموذج القيمة المضافة؛ فكانت سرعة التعديل منخفضة. وأظهرت نتائج هذا النموذج أن الانفتاح التجاري يسبب التغير في قطاع الصناعة التحويلية الأردني في الأجل الطويل.

٥. من خلال اختبار السببية قصير الأجل (Granger Causality Test)، ففي نموذج الإنتاج كانت درجة الانفتاح التجاري تسبب التغير في المستوردات، أما في نموذج القيمة المضافة فكانت المستوردات تسبب التغير في درجة الانفتاح التجاري وإجمالي القيمة المضاقة، وكان إجمالي القيمة المضافة يسبب التغير في المستوردات ودرجة الانفتاح التجاري.

٦. قطاع الصناعة التحويلية الأردني يتأثر بالعوامل الخارجية، كالأزمات المالية وتقلبات أسعار المشتقات النفطية.

-

(٥ ٢) التوصيات:

إن السياسة التجارية التي يتبعها الأردن ترتكز على اقتصاد السوق والتوجه نحو الانفتاح التجاري، وقد حققت هذه السياسة كثيراً من المنجزات منها تحقيق النمو الاقتصادي بشكل عام، وفي قطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص. ومن أجل أن تصل هذه الإنجازات إلى مستوى التوقعات، ولمزيد من التحسن في قيمة الإنتاج وإجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني، فتوصي الدراسة بما يأتي:

١. تجنّب رفع تكاليف الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية؛ إذ تتميز أسعار المحروقات والكهرباء في الأردن بارتفاعها.

٢. على الأردن أن يدخل اتفاقيات تجارية حرة تتضمن مراعاة ظروف الأردن التنافسية والاقتصادية.

٣. نظراً لأهمية الدور الذي تؤديه القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الأردن، فلا بد من إعادة هيكلة الموازنة العامة للأردن، وتوجيه الإنفاق الرأسمالي بما يحقق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد من قطاع الصناعة التحويلية.

المصادر والمراجع.

المصادر العربية:

١. البنك المركزي الأردني ، **النشرات الإحصائية الشهرية،** أعداد مختلفة، عمان، الأردن.

٢. الطراونة، سعيد (٢٠٠١)، تأثير المستوردات والتكلفة على المقدرة التنافسية السعرية للصناعة الاردنية، **دراسات العلوم الادارية،** الجامعة الاردنية، ٢٩(٢).

٣. العمرو، حسن (٢٠١٢)، **تأثيرالانفتاح على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن،** اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٤. الكواز، أحمد (٢٠١٢)، **السياسات الصناعية والعولمة،** (ط١)، الكويت: المعهد العربي لتخطيط في الكويت.

٥. المصري، منذر (٢٠٠٤)، **العولمة وتنمية الموارد البشرية،** (ط١)، الامارات: مركز الإمارات للدراسات والابحاث.

٦. النقرش، فائق (٢٠٠٩)، **تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن،** اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، (دمشق) سوريا.

٧. جلال، أحمد، والمغربل، نهال (٢٠٠٦)، **تقييم السياسة الصناعية في مصر،** (ط١)، القاهرة: المركزالمصري للدراسات الاقتصادية.

٨. حميدات، وليد والهزايمة محمد (١٩٩٥)، تجارة الأردن الخارجة وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، **دراسات العلوم الانسانية،** ٢٣(٢).

٩. دائرة الاحصاءات العامة، **نشرات متعددة (١٩٩٢-٢٠١٢)،** عمان، الأردن.

١٠. شرايحة، وديع (١٩٨٧)، **دراسات في التنمية الاقتصادية،** (ط١)، عمان: كتابكم للنشر والتوزيع.

١١. شفيع، فلاح (٢٠٠٨)، **التنمية الاقتصادية الخارجية،** عمان: مركز النور للدراسات.

١٢. صالح، محمد (٢٠٠٨)، **التحليل الاقتصادي للمنافسة في قطاع الصناعة التحويلية (١٩٩٠-٢٠٠٥)**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

١٣. عبد مولاه ، وليد (٢٠١١)، برنامج تدريبي حول **اقتصادات وتحديات العولمة**، المعهد العربي لتخطيط في الكويت، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠-٢٠١١/١١/٢٤ .

١٤. غرفة صناعة الاردن (٢٠١٢)، **نشرة المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة**، عمان، الأردن.

١٥. قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني (١٩٩٢-٢٠١٢)، الموقع الالكتروني للبنك المركزي الأردني

http://statisticaldb.cbj.gov.jo/index?lang=ar

١٦. وزارة الصناعة والتجارة (٢٠١٢)، **تقرير سنوي**، عمان، الأردن.

١٧. وزارة الطاقة والثروة المعدنية (٢٠١١)، **تقرير سنوي**، عمان، الأردن.

المصادر الأجنبية:

1. Al-homsi, Jamal (2003), Assessing Global Competitiveness of Jordan's Manufacturing Sector: Responding to a changing and Challenging, **Center for Strategic Studies**, July 22-23.

2. Al-muhtaseb, Buthaina (1995), International Competitive of Jordan Manufacturing Industry, **University of Strathelyde**.

3. Baranzini, A., Weber, S., Bareit, M., Mathys, N (2013), the causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland. **Energy Economics**, 2(36), 464-470.

4. Bhattacharya, linn(1988), **Trade and Industrial Policies in the Developing Countries of East Asia**, Word Bank.

5. Blundell, R and Bond, S (1998), Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models, **Journal of Econometrics,** 2(87), 115-43.

6. Byone, lewis. Denny, Griffith. Jennifer, Moore (2002), Trade liberalization and manufacturing sector: the case of the small developing country, **Contemporary Economic policy**, 20(3).

7. Caballero, Jose. Maria, Maria. And Grazia, Quieti and Materne, Maetz (2000), International Trade: some Basic Theories and Concepts, **Food and Agriculture Organization (FAO) of United Nations**.

8. Chenery, H (1960), Patterns of Industrial Growth, **American Economic Review**, L(4).

9. Cobbold, Trevor (2003), A Comparison of Gross Output and Value-Added Methods of Productivity Estimation, Productivity **Commission Research Memorandum Canberra**, GA(511).

10. Diewert, E.W (1990), Aggregation theorem and the existence of a real value added function , **Jornal of Amsterdam**, 2, 17–51.

11. Ellis, L and K, Smith (2007), The global upward trend in the profit share, BIS Working Paper, No. 231. European Business Facts and Figures 2008 edition**.** Downloaded from **http://europa.eu.int.**

12. Engle, R.F. and Granger, C.W.J. (1987), Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, **Econometrica**, 3(66), 251-276.

13. Feenstra, Robert (2002), **Advanced International Trade: theory and Evidence**, University of California and National Bureau of Economic research.

14. Ghatak, S and Ingeresent, K (1984), **Agriculture and Economic Development**, Wheatsheaf Books Ltd.

15. Greene, W. H. (2003), **Econometric Analysis**, (5^{th} ed), New Jersey: Upper Saddle River.

16. Gregory, Chaw (1985), **Econometrics**, McGraw-Hill, international Book Company.

17. Gujarti, Dawadar N (1990), **Basic Econometrics**, (3rd Ed), McGrawtlill, Inc.

18. Hansson, P (1992), The discipline of imports: The case of Sweden, **The Scandinavian Journal of Economics**, 94(4), 589-597.

19. Hathaway, Oona (2007), Positive Feedback: The Impact of Trade Liberalization on Industry (Electronic Version), **Journal of International Organization**, 3(52), 575-612.

20. Hoque, M. and Yusop, Z. (2010), Impacts of trade liberalization on aggregate import in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach, **Journal of Asian Economics**, 21, 37-52.

21. Johansen, Soren and Katerina, Juselius (1990), Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration With Application to the Demand for Money, **Oxford Bulletin of Economics and Statistics**, 2(1990), 169-210.

22. Jorgenson, D.W., Gollop, F.M. and Fraumeni, B.M. (1987), Productivity and U.S. Economic Growth, **Harvard University Press, Cambridge**.

23. Krugman, Paul and Obstfeld, Maurice (2003), **International Economic: Theory and Policy**, (6th Ed), USA: Princeton University.

24. Kuznets, S (1964**), Economic Growth and the Contribution of Agriculture: Notes on Measurement**, Witt(eds), McGraw-hill Book company.

25. Libanio, Gilberto (2006), Manufacturing industry and economic growth in Latin America: A Kaldorian approach. CEDEPLAR**, Federal University of Minas Gerais in Brazil.**

26. Mouelhi, Rim (2007), The Impact Of Trade Liberalization on Tunisian Manufacturing: Structure, Performance and Employment (Electronic Version), **Journal of University de La Manouba**, F14(O14), 88-114.

27. Munusamyc, A. Chandran, V (2009), Trade Openness and Manufacturing in Malaysia, **Journal of Policy Modeling**, 31(2009).

28. Pesaran M. H., Shin, Y. and Smith R. J. (2001), Bounds Testing Approaches To the Analysis of Level Relationships. **Journal of Applied Econometrics**, 16, 289-326.

29. Romer, D. (2006), **Advanced Macroeconomic**, (3rd ed), Boston: McGraw-Hill

30. Thomas, R (1997), **Modern econometrics: An introduction**, (1st ed.), England: Addison Wesley Longman.

31. Todaor, M(1997), **Economic Development in the third world**, (4th Ed), New Yourk: longman Inc.

32. Weinhold, Diana and Rauch, James (1999), Openness, Specialization, and Productivity Gorowth in Less Developed Countries, **The Canadian Journal of Economics**, 32(4), 1009-1027.

الملحق(١)

جدول (١) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليون ونسب نموه في الأردن.

السنوات بشكل ربعي	الناتج الأجمالي المحلي بالمليون بسعر الأساس الثابت	نسبة النمو*
1992/1	775.9	-
1992/2	844.	9%
1992/3	904.	7%
1992/4	868.7	-4%
1993/1	837.7	-4%
1993/2	882.7	5%
1993/3	938.6	6%
1993/4	857.7	-9%
1994/1	876.5	2%
1994/2	914.	4%
1994/3	967.4	6%
1994/4	933.1	-4%
1995/1	935.5	0%
1995/2	996.	6%
1995/3	1029.4	3%
1995/4	997.3	-3%
1996/1	918.3	-8%
1996/2	992.3	8%
1996/3	1089.5	10%
1996/4	1035.1	-5%
1997/1	973.7	-6%
1997/2	1052.	8%
1997/3	1109.1	5%
1997/4	1045.4	-6%
1998/1	997.2	-5%
1998/2	1064.8	7%
1998/3	1125.	6%
1998/4	1122.	0%
1999/1	1013.4	-10%
1999/2	1107.9	9%
1999/3	1176.1	6%
1999/4	1149.6	-2%
2000/1	1058.1	-8%
2000/2	1145.2	8%
2000/3	1221.8	7%
2000/4	1235.	1%
2001/1	1128.5	-9%
2001/2	1217.8	8%
2001/3	1303.5	7%
2001/4	1280.2	-2%
2002/1	1187.	-7%
2002/2	1299.8	10%
2002/3	1390.7	7%
2002/4	1373.8	-1%
2003/1	1236.8	-10%

8%	1337.8	2003/2
9%	1455.2	2003/3
-1%	1446.7	2003/4
-7%	1342.3	2004/1
8%	1448.6	2004/2
10%	1591.8	2004/3
-1%	1569.8	2004/4
-7%	1463.7	2005/1
9%	1588.6	2005/2
7%	1697.1	2005/3
-2%	1654.8	2005/4
-4%	1588.533	2006/1
7%	1702.553	2006/2
7%	1824.163	2006/3
-1%	1804.348	2006/4
-4%	1740.335	2007/1
6%	1851.536	2007/2
5%	1935.735	2007/3
-2%	1892.256	2007/4
-2%	1851.74	2008/1
6%	1966.143	2008/2
7%	2102.643	2008/3
-5%	1993.841	2008/4
-5%	1900.532	2009/1
4%	1984.444	2009/2
7%	2122.763	2009/3
-2%	2075.618	2009/4
-5%	1977.926	2010/1
2%	2022.099	2010/2
9%	2194.347	2010/3
-1%	2163.8	2010/4
-6%	2026.919	2011/1
11%	2240.59	2011/2
2%	2287.	2011/3
-66%	775.9	2011/4
9%	844.	2012/1
7%	904.	2012/2
-4%	868.7	2012/3
-4%	837.7	2012/4

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي (١٩٩٢-٢٠١٢)
*حسبت من قبل الباحث

جدول (٢): قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية الأردني، وإجمالي قيمتها المضافة بالأسعار الجارية بالمليون، ونسب نموهما.

السنوات بشكل ربعي	القيمة المضافة إلى قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية بالمليون	نسبة نمو القيمة المضافة**	قيمة الإنتاج للصناعة التحويلية بالأسعار الجارية*	نسبة نمو لقيمة الإنتاج**
1992/1	-	-	1692.2	-
1992/2	-	-	1779	5%
1992/3	-	-	1886.7	6%
1992/4	-	-	1891.6	0%
1993/1	-	-	1734.1	-8%
1993/2	-	-	1865	8%
1993/3	-	-	1778.2	-5%
1993/4	-	-	1834.8	3%
1994/1	-	-	1863.4	2%
1994/2	-	-	1903.5	2%
1994/3	-	-	2081	9%
1994/4	-	-	2179.4	5%
1995/1	134.1	-	2797.6	28%
1995/2	155.9	16%	2786.7	0%
1995/3	177.2	14%	2865.4	3%
1995/4	139.6	-21%	3209.8	12%
1996/1	120.9	-13%	2889.6	-10%
1996/2	128.0	6%	2939.5	2%
1996/3	179.0	40%	2525.4	-14%
1996/4	142.1	-21%	3024.9	20%
1997/1	139.6	-2%	2875.6	-5%
1997/2	147.0	5%	2702.8	-6%
1997/3	188.4	28%	3002.1	11%
1997/4	146.6	-22%	2989.5	0%
1998/1	139.8	-5%	2393.2	-20%
1998/2	169.0	21%	2745.9	15%
1998/3	238.9	41%	2468.4	-10%
1998/4	194.3	-19%	3174.9	29%
1999/1	169.8	-13%	2837.2	-11%
1999/2	187.2	10%	2829.5	0%
1999/3	219.1	17%	2767.1	-2%
1999/4	184.6	-16%	2466.4	-11%
2000/1	174.2	-6%	2359.3	-4%
2000/2	187.6	8%	2762.7	17%
2000/3	214.4	14%	2777.1	1%
2000/4	231.0	8%	3022.5	9%
2001/1	190.2	-18%	2395.1	-21%
2001/2	201.8	6%	3161.5	32%
2001/3	236.4	17%	3261.3	3%
2001/4	232.8	-2%	2926.6	-10%
2002/1	211.3	-9%	2780.8	-5%
2002/2	228.8	8%	3046.9	10%
2002/3	278.3	22%	3609.8	18%
2002/4	269.3	-3%	3313.7	-8%
2003/1	218.8	-19%	2650.1	-20%

19%	3149.5	20%	261.7	2003/2
9%	3424	16%	304.1	2003/3
-4%	3289.3	-2%	297.9	2003/4
-11%	2919.2	-6%	278.7	2004/1
22%	3551.6	16%	322.9	2004/2
6%	3752.8	16%	373.7	2004/3
-8%	3461.5	-9%	338.3	2004/4
-13%	2999.7	-8%	312.6	2005/1
22%	3649.8	7%	333.3	2005/2
7%	3890.5	18%	392.7	2005/3
-10%	3499.7	-1%	387.8	2005/4
-11%	3097.8	-5%	366.7	2006/1
19%	3685.8	17%	427.6	2006/2
1%	3705.5	16%	496.4	2006/3
-7%	3445.2	6%	524.1	2006/4
-11%	3072.5	-9%	478.0	2007/1
2%	3123.2	12%	537.2	2007/2
20%	3735	18%	635.1	2007/3
-7%	3479.2	1%	644.2	2007/4
-5%	3295.6	-2%	629.1	2008/1
7%	3539.3	14%	719.1	2008/2
6%	3757.4	21%	873.6	2008/3
-17%	3121.4	-19%	711.1	2008/4
-10%	2795.4	-18%	583.6	2009/1
33%	3715.6	15%	668.6	2009/2
-7%	3438	49%	998.9	2009/3
-16%	2890.1	-22%	775.2	2009/4
-6%	2712.2	-26%	571.8	2010/1
14%	3084.1	30%	744.8	2010/2
-5%	2931.7	29%	963.3	2010/3
-12%	2585.2	-10%	866.2	2010/4
-4%	2473.9	-25%	653.1	2011/1
-1%	2451.5	25%	814.3	2011/2
1%	2475.3	30%	1057.8	2011/3
-7%	2292	-9%	960.1	2011/4
10%	2523.9	-25%	721.1	2012/1
-4%	2423	15%	825.9	2012/2
-2%	2385	31%	1083.5	2012/3
-4%	2294.6	-7%	1002.9	2012/4

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٥-٢٠١٢)
*قاعدة بيانات البنك المركزي (١٩٩٢-٢٠١٢)
**حسبت من قبل الباحث

جدول (٣) قيمة المستوردات والصادرات الكلية في الأردن بالأسعار الجارية.

الصادرات الف دينار	المستوردات الف دينار	السنوات بشكل ربعي
152519	446695	1992/1
177677	519470	1992/2
140719	573787	1992/3
162840	674050	1992/4
132143	497566	1993/1
144196	598852	1993/2
193354	631412	1993/3
221588	725795	1993/4
161542	516684	1994/1
203687	574798	1994/2
195150	635451	1994/3
233540	635650	1994/4
196756	586659	1995/1
226991	649870	1995/2
285925	657322	1995/3
294862	696399	1995/4
212779	657385	1996/1
250610	808030	1996/2
296639	778859	1996/3
279773	799282	1996/4
225973	676429	1997/1
276103	745529	1997/2
307358	702745	1997/3
257730	783382	1997/4
232359	665277	1998/1
245939	676052	1998/2
285510	672879	1998/3
282574	700166	1998/4
224618	479605	1999/1
268629	697361	1999/2
259236	730190	1999/3
298870	728051	1999/4
224010	598846	2000/1
286988	802527	2000/2
301212	921574	2000/3
268607	936457	2000/4
264226	762354	2001/1
330983	903399	2001/2
371417	875685	2001/3
385744	912291	2001/4
316458	774949	2002/1
378593	837639	2002/2
446751	1020604	2002/3
414946	965968	2002/4
369788	917609	2003/1
360228	969409	2003/2
462607	1061567	2003/3
482452	1123423	2003/4

506406	1265764	2004/1
558253	1388613	2004/2
637216	1514368	2004/3
604751	1630496	2004/4
583954	1610362	2005/1
640420	1898187	2005/2
693489	1975711	2005/3
652359	1954604	2005/4
685712	1986853	2006/1
714826	2046270	2006/2
745019	2069517	2006/3
783753	2085085	2006/4
794700	2079107	2007/1
779726	2332731	2007/2
810903	2471998	2007/3
798379	2838358	2007/4
896292	2820839	2008/1
1086203	3271889	2008/2
1344661	3249243	2008/3
1103957	2718924	2008/4
882497	2234557	2009/1
883426	2451442	2009/2
873042	2659396	2009/3
940201	2762301	2009/4
999610	2541873	2010/1
1058130	2724244	2010/2
1039466	2768797	2010/3
1119743	3015211	2010/4
1155848	3104474	2011/1
1272902	3546812	2011/2
1178682	3205945	2011/3
1198441	3582984	2011/4
1123074	3766042	2012/1
1236079	3696468	2012/2
1222709	3433473	2012/3
1168609	3794712	2012/4

المصدر:قاعدة بيانات البنك المركزي (١٩٩٢-٢٠١٢)

جدول (٤) درجة الانفتاح التجاري

درجة الانفتاح التجاري	السنوات بشكل ربعي
0.719258192	1992/1
0.779632073	1992/2
0.744509743	1992/3
0.905137357	1992/4
0.695043046	1993/1
0.760618282	1993/2
0.794495713	1993/3
0.982558598	1993/4
0.70575026	1994/1
0.736156028	1994/2
0.715541868	1994/3
0.736664124	1994/4
0.710193999	1995/1
0.737353683	1995/2
0.777294602	1995/3
0.819901572	1995/4
0.778670246	1996/1
0.864478197	1996/2
0.812371025	1996/3
0.865876264	1996/4
0.77273677	1997/1
0.79288475	1997/2
0.737462948	1997/3
0.793772492	1997/4
0.719951877	1998/1
0.658847363	1998/2
0.651477806	1998/3
0.658452261	1998/4
0.538026587	1999/1
0.669803079	1999/2
0.639618592	1999/3
0.693865541	1999/4
0.606289419	2000/1
0.725956157	2000/2
0.780883837	2000/3
0.765265765	2000/4
0.715835716	2001/1
0.779134002	2001/2
0.743783623	2001/3
0.777918614	2001/4
0.717842015	2002/1
0.723258801	2002/2
0.816649043	2002/3
0.769225713	2002/4
0.804623125	2003/1
0.741736584	2003/2
0.791778701	2003/3
0.840244349	2003/4

0.983500749	2004/1
0.952664905	2004/2
1.005742065	2004/3
1.061421245	2004/4
1.143111065	2005/1
1.14207621	2005/2
1.14161071	2005/3
1.066286147	2005/4
1.148152046	2006/1
1.039784594	2006/2
0.986680942	2006/3
1.010268058	2006/4
1.065319124	2007/1
1.049078686	2007/2
1.018285965	2007/3
1.121402703	2007/4
1.098441993	2008/1
1.137416183	2008/2
1.048906696	2008/3
0.956167497	2008/4
0.859311835	2009/1
0.808315876	2009/2
0.739683873	2009/3
0.8446411	2009/4
0.863967257	2010/1
0.839059388	2010/2
0.745481175	2010/3
0.819356203	2010/4
0.942515752	2011/1
0.993542416	2011/2
0.786374389	2011/3
0.864690106	2011/4
1.002357521	2012/1
0.94423922	2012/2
0.796945409	2012/3
0.831484094	2012/4

*حسبت من قبل الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأردني.

جدول (٥) اختبار السببية في المدى القصير للنموذج الأول.

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 2000Q1 2012Q4
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1964	1.68808	50	TO does not Granger Cause LNY
0.2205	1.56360		LNY does not Granger Cause TO
0.2904	1.27102	50	LNIM does not Granger Cause LNY
0.5285	0.64692		LNY does not Granger Cause LNIM
0.8643	0.14628	50	LNIM does not Granger Cause TO
0.9816	0.01862		TO does not Granger Cause LNIM

جدول (٦) اختبار السببية في المدى القصير للنموذج الثاني.

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 2000Q1 2012Q4
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.3331	1.12655	50	TO does not Granger Cause LNVAD
0.9629	0.03785		LNVAD does not Granger Cause TO
0.0024	**6.89385**	50	**LNIM does not Granger Cause LNVAD**
0.9380	0.06410		LNVAD does not Granger Cause LNIM
0.8643	0.14628	50	LNIM does not Granger Cause TO
0.9816	0.01862		TO does not Granger Cause LNIM

THE IMPACT OF TRADE OPENNESS ON MANUFACTURING SECTOR IN JORDAN.

By
Moawiah Atiat

Supervisor
Dr. Mohammad Al-Alween

ABSTRACT

This study investigates the impact of (trade openness degree, and Imports) on (Jordanian Manufacturing sector). This Study include two econometrics models: Production Model (1992:1-2012:4), and Value Add Model (1995:1-2012:4).

Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds testing approach indicates to the following results: there is no Cointegration relationship between trade openness and manufacturing sector before year 2000, while after this year there is a Cointegration relationship. and Chaw test indicates year 2000 is Structural change year in Jordanian economy, hence we divided the study period into two segments: before trade openness (1992:1-1999:4), and after trade openness (2000:1-2012:4). And study findings reveal the positive and significance impact of trade openness degree on manufacturing sector, and imports have a negative and significant impact on manufacturing sector. Vector Error Correction Model (VECM) result indicates to Long-run Causality relationship between variables.

This study includes following recommendations: First, manufacturing production costs shouldn't be increased. Second, Jordan economic conditions must be taken into account when macroeconomic policies are designed. Third, capital spending must be increasing in order to achieve higher manufacturing value added to Jordanian economy.